

الصحافة الاردنية: دراسة نقدية لتطورها وقوانينها ١٩٢٠ - ١٩٨٨

عصام سليمان موسى

جامعة اليرموك، اربد، الاردن

ملخص

تتبع هذه الدراسة النقدية نمو الصحافة الاردنية ومراحل تطورها منذ ظهورها عام ١٩٢٠ وحتى مطلع عام (١٩٨٨)، ملقبة الضوء على العوامل السياسية والاجتماعية التي مرّ بها الأردن منذ تأسيسه، وأثرها على نمو الصحافة فيه، من خلال الأحداث التاريخية والقوانين والتشريعات الصحفية.

وتبيّن الدراسة أن الصحافة الاردنية قد ترعرعت ونمت على يد القطاع الخاص بدءاً من عام ١٩٢٧، ومرت في تطورها بمراحل ثلاث: الاولى، إبان عهد الامارة (١٩٢٠-١٩٤٦)، حيث انتشرت الصحافة الاسبوعية؛ والثانية، بعد الاستقلال مباشرة (١٩٤٦-١٩٧٠)، وتميزت بصدور عدد كبير من الصحف المختلفة المشارب والميول، وترسيخ صدور الصحف اليومية؛ والثالثة (١٩٧٠-١٩٨٨)، وتميزت بظهور صحافة مؤسسية جماهيرية واسعة الانتشار وقوية الامكانيات.

وتخلص الدراسة الى أن التقدم الكبير الذي أحرزته الصحافة الأردنية على مدار الستين عاماً ونيف الماضية يظل يعاني في بعض جوانبه، الأمر الذي يدعو الى تطوير التشريعات الصحفية لتوفير الأمن النفسي للصحفي، كما يدعو بالمقابل إلى ضرورة تعميق وعي الصحفي بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على كاهله.

مقدمة

إن ظهور الصحافة في الأردن مرتبط بتأسيس الامارة الأردنية عام ١٩٢١. قبل هذا، وابتان العهد العثماني، كانت الأردن من المناطق العربية القليلة التي لم تُدخل السلطة العثمانية اليها مطبعة أو تصدر فيها صحافة.

وفي الحقيقة، فإن الادارة العثمانية لم تعمل على تطوير الأوضاع المختلفة في الأردن، إلاّ بالقدر الذي سمح لها بممارسة السلطة وجباية الضرائب؛ فنجم عن غياب السلطة الفعلية أن كثرت الحروب والغزوات بين الفلاحين - الذين عاشوا في القرى والمدن الصغيرة على التخوم الغربية - وبين البدو في الشرق. هذه الأوضاع البعيدة عن الاستقرار كانت وراء تناقص

السكان، وهجرة البعض منهم، فلم يزد عدد السكان في شرق الأردن في أواخر العهد العثماني على ثلث مليون نسمة في أحسن الأحوال. كما أن وضع التعليم كان متدنياً، واقتصر على بضع مدارس ابتدائية لا تزيد على عشر، وأربع مدارس رشدية في اربد والسلط والكرك ومعان، وبعض المدارس الطائفية، وعدد من الكتاتيب (ماضي وموسى، ١٩٥٩، ٤-١٢).

إن أوضاع التخلف والجمود وعدم الاستقرار التي سادت طيلة هذه الحقبة، اصطدمت بهبوب رياح النهضة العربية الحديثة، فتركت الأردنيين على أهبة الاستعداد لقبول مبادئ التغيير التي بشرت بها الثورة العربية الكبرى. وقد شارك الأردنيون في أحداث الثورة مشاركة فعالة، وشهدت الساحة الأردنية معارك شديدة.

إن الوضع الذي ساد في الأردن أثناء الحرب العالمية وقبلها لم يسمح مطلقاً بتقدم مجالات الحياة، ناهيك عن الصحافة نفسها التي تحتاج إلى الاستقرار الاجتماعي وتقدم التعليم، ووجود قاعدة سكانية قارئة، لتنمو وتتطور. بل إن هذا الوضع قد انعكست آثاره على الصحافة حتى في زمن الامارة، إذ نجد أن عدداً من أبرز الصحفيين الأوائل الذين أصدروا صحفاً ناجحة في تلك المرحلة - كخليل نصر وتيسير ظبيان - لم يكونوا من أهل الأردن، بل كانوا من أحرار العرب أو من الكتاب الذين جاءوا للأردن من المناطق المجاورة، من فلسطين وسوريا ولبنان، تلك المناطق التي شهدت ظروفًا أفضل، فظهرت فيها صحافة، رسمية وخاصة، متقدمة نسبياً. ووجد هؤلاء الرجال ملاذاً لهم في الامارة رغم تضيق الانتداب عليهم وعلى أفكارهم، فعملوا إلى جانب الأردنيين في بناء الوطن وارساء دعائم نهضته الفكرية.

يختلف عن هذا، الوضع الذي ساد في الأردن بعد الاستقلال عام ١٩٤٦، إذ شهدت البلاد نهضة شاملة في مختلف مجالات الحياة، ومن بينها الصحافة، التي توسع نشاطها فأصبحت صناعة ضخمة في وقتنا الحالي. ورافق نمو الصحافة إدخال وسائل الاعلام الأخرى، الاذاعة أولاً في نهاية الاربعينات، ثم التلفزيون في منتصف الستينات، والخدمات المساندة الأخرى، كوكالة الأنباء الأردنية ومحطة الأقمار الصناعية. وصاحب ذلك انتشار التعليم في الأردن على نطاق واسع.

وطيلة الحقبة الماضية التي امتدت على مدار ستين عاماً ونيف، كانت الصحافة الأردنية ثمرة جهد القطاع الخاص، الذي عمل على تطويرها والنهوض بها. لكن دراسة تاريخ الصحافة الأردنية، ومتابعة تطورها وتطور قوانينها، تمكنا من استشفاف مراحل ثلاث مرت بها منذ تأسيسها وحتى الآن. ففي المرحلة الاولى والتي امتدت طيلة عهد الامارة (١٩٢١-١٩٤٦)

طغت الصحافة الاسبوعية والادبية التي كانت محدودة الانتشار والمشاركة والإمكانات. وتميزت المرحلة الثانية، وتمتد من الاستقلال عام ١٩٤٦ وحتى نهاية الستينات، بظهور عدد كبير من الصحف اليومية والاسبوعية وبالتفاعل الواضح مع الاحداث، فكان أن توزع الجهد الصحفي وتفتت، وعكس وجهات نظر متباينة، مما دفع الحكومة للتدخل، والعمل على توحيد ذلك الجهد من خلال استصدار القوانين اللازمة. وأخيراً في المرحلة الثالثة الحالية، والتي تمتد من مطلع السبعينات وحتى ١٩٨٨، سادت صحافة مؤسسية واسعة الانتشار، قوية الامكانيات، وكان للدولة دور في ظهورها ونموها.

منهاج البحث

تهدف هذه الدراسة الوصفية إلى تقديم مراجعة عامة تبين المراحل التي مرت بها الصحافة الأردنية، منذ نشأتها عام ١٩٢٠، وحتى الآن، كما تبين عوامل تطورها ونموها. لأجل هذا، فسيتم تحديد أهم الصحف والمجلات في مراحل الدراسة الثلاث، مع ذكر ملامحها العامة، وصفاتها الرئيسية. وسيتم تقديم خصائص كل مرحلة على حدة. وقد تم التوصل إلى هذه النتائج من خلال الاطلاع على بعض الصحف والمجلات نفسها، ومقابلة عدد من الصحفيين الأوائل، والاحتكام الى آراء القلة من الباحثين الذين عنوا بدراسة الصحافة الأردنية دراسة موضوعية وعلمية، وأخيراً، من خلال قوانين المطبوعات والنشر الصادرة عبر هذه الفترة ومقارنتها ببعضها وتبيان أثرها على العمل الصحفي.

صحافة المرحلة الاولى (١٩٢١-١٩٤٦)

ان مولد الصحافة الأردنية مرتبط بتأسيس الكيان السياسي للإمارة الأردنية في ١١ نيسان ١٩٢١. وتعتبر الحق يعلو أول صحيفة صدرت في الأردن، وكان ذلك في مخيم المغفور له الأمير عبدالله بن الحسين في معان، أثناء تقدم الأمير على رأس قوة مسلحة صغيرة في أواخر عام ١٩٢٠ إلى الأردن بهدف تحرير سوريا من نير الاستعمار الفرنسي (الذي أسقط الدولة العربية بعد معركة ميسلون واضطر الملك فيصل للانسحاب من دمشق). وكانت الحق يعلو بمثابة نشرة تكتب بخط اليد وتطبع على الجيلاتين، وتولى تحريرها محمد الانسي وعبداللطيف شاكر، وكان شعارها «عربية ثوروية» - تصدر مرة في الاسبوع مؤقتاً. واهتمت بنشر الأخبار العربية السياسية وشؤون الحرب وتحركات الأمير عبدالله ونشاطاته. وقد صدر منها أربعة أعداد في معان، وعددان في عمان، ولم تكن منتظمة الصدور، وكانت توزع بالمجان على «المواطنين الأحرار في شرق الاردن وسوريا ولبنان وفلسطين» (عبيدات، ١٩٨٣، ٢٥).

وقد نشرت في هذه الصحيفة بمعان قصيدة للأمير عبدالله هذا مطلعها:

مالي وما لصياح السلك في بلد لا السهل يشبهه كلا ولا الجبل
أبيت سهران أرعى النجم مرتقباً ضوء الصباح بأصوات لها زجل
صحافة الامارة

بعد تأسيس الامارة عام ١٩٢١، واتخاذ عمان عاصمة لها، استوجب بناء الدولة الحديثة الاهتمام بوسائل الاتصال الجماهيري، باعتبارها ضرورة لنشر المعلومات على أفراد الشعب. وكانت الصحافة هي الوسيلة الاعلامية الأكثر ذيوماً في ذلك الوقت. وحيث ان الأردن كان يفتقر للمطابع الحديثة فيه، بسبب أوضاع التخلف التي سادت قبلاً، عملت الحكومة الأردنية على ابتياع مطبعة حديثة عام ١٩٢٢. غير أن هذه الجهود لم تكفل بالنجاح إلا عام ١٩٢٣ (الزركلي، ١٩٢٥، ١٧٤). وعلى هذه المطبعة تم طبع أول صحيفة تصدر في الأردن^(١)، وهي جريدة الشرق العربي التي صدر عددها الأول في ٢٨ أيار ١٩٢٣، أي بعد ثلاثة أيام من إعلان استقلال إمارة شرق الأردن في ظل الانتداب البريطاني.

كانت صحيفة الشرق العربي رسمية، صدرت اسبوعية وأحياناً نصف شهرية، ولم تقتصر على نشر الأنباء والبلاغات والقوانين الرسمية، بل نشرت أيضاً المقالات السياسية والأدبية والعلمية والقصائد في السنوات الثلاث الأولى من عمرها. وقد أشرف على تحريرها الأديب الشاعر محمد الشريقي بصفته مديراً للمطبوعات. والشريقي أحد رجالات سوريا الذين انضموا إلى الحركة العربية، وقدموا إلى الأردن بعد سقوط حكومة فيصل في دمشق.

ويبدو أن المعتمد البريطاني (كوكس) لم يرق له الخط القومي الذي سلكته هذه الصحيفة بإدارة الشريقي، فرغب إلى الحكومة أن تقتصر الجريدة على نشر القوانين والبلاغات الرسمية اعتباراً من عام ١٩٢٦ (ماضي وموسى، ١٩٥٩، ٢٦٦). ومنذئذ تغير اسمها إلى الجريدة الرسمية لحكومة شرق الأردن، ثم تغير ثالثة عند الاستقلال التام عام ١٩٤٦ إلى الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية. وهي ما تزال تصدر حتى الآن، وتُنشر القوانين والبلاغات الرسمية.

غير ان البذرة التي زرعتها هذه الصحيفة، والخط الذي سلكته، قد أينعا أكلا ناضجاً بعد ذلك بقليل. فتوالى إصدار الصحف اعتباراً من عام ١٩٢٧ في عمان على يد القطاع الخاص. يعتبر عام ١٩٢٧ العام الحقيقي لمولد الصحافة الأردنية على يد القطاع الخاص، ففي هذا

العام صدرت الصحف الاربع التالية: جزيرة العرب لحسام الدين الخطيب، والشريعة لخليل عباس ومحمود الكرمي، و صدى العرب لصالح الصمادي، و الأردن لخليل نصر. وفي حين أن الصحف الثلاث الاولى كانت قصيرة العمر لم تعش الواحدة منها فترة أطول من العام، ولم يصدر منها إلا أعداد قليلة، نجد أن الأردن كانت الوحيدة التي حافظت على استمرارية الصدور حتى عام ١٩٨٢ (حين اوقفت بقرار من وزارة الاعلام، بسبب عدم الانتظام في الصدور، كما سيرد لاحقاً). وكانت جميع هذه الصحف اسبوعية، وأحياناً غير منتظمة الصدور. وتتميز صحيفة الأردن عن هذه الصحف أيضاً، في أنها تأسست أولاً في مدينة حيفا الفلسطينية عام ١٩٠٩، ثم انتقلت^(٢) هي ومطبعتها إلى عمان ١٩٢٧، وصدرت أول الأمر اسبوعية حتى عام ١٩٤٩، ثم تحولت إلى يومية بعد ذلك (قطامي، ١٩٨١، ٣٢). لذلك يمكن اعتبارها اولى الصحف الفلسطينية التي قدمت الى الأردن، إذ لحقت بها صحف أخرى إثر النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، وعملت جميعاً على تعميق التجربة الصحفية في الأردن (كما سيرد لاحقاً).

وفي الثلاثينات صدرت صحف ومجلات اخرى لم تعمر طويلاً، من أهمها، مجلة الحكمة (١٩٣٣-١٩٣٢) لنديم الملاح، التي صدر منها عشرة أعداد وغلب عليها الطابع الاسلامي والاهتمام بالتراث والنقد. وصحيفة الميثاق الاسبوعية لعادل العظمة والدكتور صبحي ابو غنيمة، التي صدر منها بضعة أعداد عام ١٩٣٣. وكانت هذه الصحيفة تنطق بلسان اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني (موسى، ١٩٥٩، ٥)، وتعبّر عن وجهة نظر المنتسبين لحزب الاستقلال الذي تعود جذوره إلى فترة حكم الملك فيصل في سوريا، والمعارضة الأردنية. كذلك ظهرت المجلة القضائية (١٩٣٥-١٩٣٦)، التي صدرت عن وزارة العدلية واهتمت بالمسائل القانونية ونشرقرارات المحاكم والبلاغات العامة. وأشرف على إصدار هذه المجلة توفيق ستو الذي كان رئيساً لمحكمة الاستئناف. وهي لذلك يمكن أن تعتبر من أولى المجلات المتخصصة التي صدرت في الأردن.

وفي أواخر الثلاثينات صدرت صحيفتان عاشتا لفترات أطول من الصحف التي سبقتها، وكانت احدهما اليومية الاولى التي تصدر في الأردن. أما الأولى، فهي صحيفة الوفاء (١٩٣٨-١٩٤٧) الاسبوعية لصبحي زيد الكيلاني وعالجت مواضيع سياسية وأدبية. وكانت الصحيفة الثانية الجزيرة العربية لتيسير ظبيان، وقد ظهرت قبلاً في دمشق باسم الجزيرة. وصدر العدد الأول في عمان بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٣٩، وعادت إلى الصدور باسمها القديم

الجزيرة في ٤/٨/١٩٤٠. وكانت في بداية الأمر تصدر يومية ثم صارت تصدر يوماً بعد يوم^(٣) ثم صارت اسبوعية، وأخيراً يومية مسائية عام ١٩٤٥. وواصلت الصدور حتى عام ١٩٥٤ مع توقف بين ١٩٤١-١٩٤٥. وكانت صحيفة سياسية وأدبية صدرت في أربع صفحات (أو أكثر في المناسبات). وفي افتتاحية العدد الأول كتب صاحبها أن «تربة هذه البلاد في الوقت الحاضر أكثر ملائمة واستعداداً لنماء بذور الفكرة العربية وازدهار الآمال المنشودة»، معبراً بذلك عن النهج القومي الذي سلكته حكومة الامارة. كذلك أشاد بدور الأردن في ايواء أحرار العرب، فقال: «وقد كانت هذه البلاد ولا تزال ملجأ المخلصين الأحرار، ومعقل المجاهدين الأبرار، تفتح صدرها لكل عربي عصفت به أعاصير السياسة أو طوحت به طوائح الزمن فلا يلاقي من لدن أميرها المعظم إلا كل رعاية سامية وعطف شامل، ولا يجد من أبنائها الأوفياء إلا كل حفاوة بالغة وشعور فياض...».

ونشرت صحيفة الجزيرة القصة والشعر وشهدت صفحاتها معركة أدبية شارك فيها بعض كتاب الأردن، بالإضافة إلى الأمير عبدالله نفسه. ووصف أحد الباحثين الأدباء أهمية هذه المعركة بأنها «دفعت دماً جديداً في جسم الحركة الادبية (الاردنية) وتركت أثراً واضحاً في مسيرتها» (قطامي، ١٩٨١، ٣٧). كذلك جمعت الصحيفة في أعداد كثيرة بين الكتاب الأردنيين والفلسطينيين والسوريين. وكانت منبراً استغله الشاعر فؤاد الخطيب للتعريض برئيس الحكومة آنئذ، توفيق أبي الهدى، مطمئناً لصداقة أمير البلاد له. بل ان الأمير نفسه رد على قصيدة الخطيب بقصيدة أخرى غمز فيها من قناة أبي الهدى (قطامي، ١٩٨١، ٦٣-٦٥).

وقد تعطلت الجزيرة عام ١٩٤١ إثر مقال كتبه صاحبها أيّد فيه ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، التي أيّدت الألمان، ودعا في مقالته إلى اقامة دولة موحدة في الأردن وسوريا والعراق ولبنان برئاسة الأمير عبدالله، فاعتقلته سلطات الانتداب البريطاني في الأردن، ولم يفرج عنه إلا بعد تدخل الأمير نفسه (عبيدات، ١٩٨٣، ١٩ و ١١١).

ومن أبرز مجلات المرحلة الاولى الرائد (١٩٤٥-١٩٤٧) لأمين أبو الشعر، وكانت اسبوعية تعنى بالسياسة والاجتماع والأدب، بدأت مستقلة، ثم أخذت تنطق باسم حزب الشعب الاردني. وقد عملت على إبراز المواهب الجديدة، وخاصة النساء الكاتبات، وشجعتهن على طرح آرائهن، واهتمت بمعالجة القضايا الخاصة والعامة.

وعن قيادة الجيش العربي، صدرت مجلة الجيش العربي عام ١٩٤٠، واستمرت في

الصدور حتى عام ١٩٤٩. ومن المجلات المدرسية صدرت التلميذ عام ١٩٢٧ عن ثانوية عمان، ومجلة المجموعة الثانية (١٩٣٧-١٩٣٨) عن مدرسة السلط الثانوية، ومجلة ثانوية عمان (١٩٣٨-١٩٣٩)، ومجلة مدرسة المطران (١٩٤٠-١٩٥٠)، والرابطة (١٩٤٤-١٩٤٦) عن ثانوية عمان.

قوانين وأنظمة المرحلة الاولى

بعد تأسيس الامارة الأردنية عام ١٩٢١، تم اعتماد قانوني المطابع والمطبوعات العثمانيين المؤرخين في ١٣ ربيع آخر ١٣٣١ و ٩ مارس ١٣٢٩ (عبيدات، ١٩٨٣، ١٤؛ شريم، ١٩٨٤، ١٤). وفي عام ١٩٢٧، أصدرت الحكومة الأردنية «تعليمات مديرية المطبوعات والجريدة الرسمية» التي أعطت بموجبها للمديرية صلاحية مراقبة المطبوعات وترخيصها.

وفي عام ١٩٢٨ صدر «قانون معدل للمادة الثانية من قانون المطبوعات العثماني» ذكر الشروط الواجب توافرها في المدير المسؤول للصحيفة، كأن يكون اردنياً حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة، وأتم الحادية والعشرين من العمر، وألا يكون محكوماً بجناية أو ساقطاً من الحقوق المدنية، وأن يودع تأميناً مقداره ١٥٠ جنيهاً فلسطينياً للحصول على امتياز جريدة أو نشرة، أو ١٠٠ جنية للمطبوعة السياسية والموقوتة.

وبموجب هذه القوانين، اتخذ المجلس التنفيذي قراراً بتعطيل جريدة صدى العرب بتاريخ ٥ أيار ١٩٢٨ لانتقادها المعاهدة الأردنية - الانجليزية، وعطل جريدة الأردن للأسباب نفسها، كما عمل على ايقاف جريدة الانباء لمصطفى وهي التل بعد صدور العدد الأول منها مباشرة في ٢٩ نيسان ١٩٢٨ (عبيدات، ١٩٨٣، ١٥، ١٦، ١١٠). كذلك عطل المجلس التنفيذي جريدة الشريعة عن الصدور بتاريخ ١ أيلول ١٩٢٧.

في عام ١٩٣٣ صدر «قانون تعديل قانون المطبوعات لعام ١٩٣٣»، الذي تم بموجبه تعديل بعض فقرات قانون ١٩٢٨. وأدى ذلك إلى تخفيض المبلغ المودع للحكومة الى ١٠٠ جنية (بدلاً من ١٥٠)، أو تقديم كفالة مالية بالمبلغ.

وشهد عام ١٩٣٩ صدور «نظام مراقبة المطبوعات (١٩٣٩)» عشية نشوب الحرب العالمية الثانية. وأعطى هذا القانون الذي سمي «نظام الدفاع رقم ٣ لسنة ١٩٣٩» مراقب المطبوعات صلاحيات مطلقة بمصادرة المطبوعات التي تضر بالأمن الوطني، وبمراقبة المواد قبل نشرها.

وأخيراً، صدر في عام ١٩٤٥ قانون مؤقت معدل لقانوني المطابع والمطبوعات العثمانيين، وقضى القانون أن يُذكر في أسفل الصفحة الأخيرة من جميع المطبوعات اسم وعنوان صاحب المطبعة والناشر، ومكان الطباعة. أما من لا يتقيد بهذه التعليقات، فيعاقب بالحبس مدة ثلاثة أشهر، وبغرامة مالية قدرها ٢٥ جنيهاً فلسطينياً، أو بالعقوبتين معاً. وأعطت المادة الرابعة مجلس الوزراء الحق بتعطيل الجريدة لدى مخالفتها القوانين.

ومن الواضح أن مجموعة هذه القوانين والأنظمة قد عملت بالتدرج على تنظيم العمل الصحفي، وأعطت الحكومة في النهاية صلاحية مراقبة المطبوعات واجازتها وتوقيفها.

خصائص الصحافة الأردنية في المرحلة الاولى

كان من الطبيعي في هذه المرحلة المبكرة أن تولي الصحافة الأردنية اهتماماً بالأدب، إلى جانب اهتمامها بالمواضيع السياسية والاجتماعية. لقد كان الرعيل الأول من الصحفيين الأردنيين، مثلهم مثل زملائهم أوائل الصحفيين العرب في الأقطار المجاورة، من حملة الأرقام أدباء وشعراء ومفكرين. ومن مثل هؤلاء محمد الشريقي، ومصطفى وهي التل (عرار) - شاعر الاردن - وأمين أبو الشعر. بل ان الصحف فتحت صفحاتها للأدباء والشعراء، كما فعلت الجزيرة، واهتمت بالحوار والمناقشات الفكرية. لهذا، فمن الناحية الأدبية، فقد اهتمت الصحافة الأردنية في المرحلة الاولى بنشر الشعر والمساجلات الأدبية واحتضنت المقال القصير والقصة القصيرة. وفي هذا المجال، يبرز الأمير عبدالله نفسه، وكان شاعراً وأديباً ومفكراً، بمشاركته في العمل الصحفي مشاركة فعالة، فهو تارة يوقع كتاباته بالاحرف (س. ذ) - سامي الذرى - أو يشارك الكتاب النقاش في المسائل المختلفة (هاشم، ١٩٧٩، ٩، ٣٢). وهو تارة يفتح ديوانه للالتقاء بالصحفيين والأدباء والشعراء لمحاورتهم والاستماع اليهم وتوجيههم (القطب، مقابلة، ١٩٨٦).

أما من الناحية السياسية، فرغم تعرض الصحافة الأردنية لضغط حريتها أثناء فترة الانتداب التي استمرت طيلة عهد الامارة (مروة، ١٩٦١، ٣٤٦)، إلا أن الصحافة، والحق يقال، قد قامت بدور فاعل في توعية المواطنين بالقضايا الوطنية، واستنهاض هممتهم لمحاربة الاستعمار والصهيونية والانتداب والاحتلال والتجزئة، ودعت إلى الوحدة الوطنية والعربية، والتزمت بالقضايا المحلية والوطنية والعربية وعبرت عن الرغبة الشعبية في الحصول على الاستقلال.

ولا أدل على أثر الصحافة في التوعية السياسية إبان هذه المرحلة، ما تمخضت عنه قرارات اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني العام - الذي عقد اجتماعاته في عمان بتاريخ ٦ آب ١٩٣٣ ومن بينها الموافقة على القرار التالي: « بما أن الصحف أكثرت من البحث في موضوع الصهيونية في شرق الأردن فان مؤتمر الشعب الأردني المنعقد على أساس مقاومة الصهيونية يستنكر الصهيونية ويقر مقاومتها والعمل على صيانة تراث الأجداد » (ماضي وموسى، ١٩٥٩، ٣٣١).

ولا يكتمل الحديث عن صحافة المرحلة الأولى دون الاشارة بدور قيادة المغفور له الملك عبدالله، مؤسس الإمارة، هذه القيادة السياسية الواعية التي أدركت أهمية الصحافة وأثرها في تكوين الرأي العام، فشجعت على إصدار الحق يعلو أولاً. وبعد أن استقر المقام في عمان عاصمة الامارة، عملت على إصدار أول صحيفة مطبوعة في البلاد، وعملت أيضاً على احتضان أحرار العرب، والنخبة المفكرة، وشجعتها على المساهمة في بناء الدولة الحديثة، كل في اختصاصه، بما في ذلك الصحفيين وحلة الأقلام. كذلك شجعت تلك القيادة بعض الصحفيين على الانتقال بصحفهم إلى الأردن، فقدموا يحملون خبرة واسعة في هذا المجال، فأسهموا في رفد الخبرة المحلية المتواضعة، ومدّها بدماء جديدة. وشارك الأمير عبدالله نفسه في الكتابة للصحف كما وشارك في المساجلات الأدبية والفكرية التي دارت على صفحاتها، فنتج عن ذلك كله حركة فكرية وطنية زخمة استطاعت مع حلول عام ١٩٤٦ أن تتوج نضالها بتحقيق الهدف الذي حارب من أجله الرعيل الأول من رجال الثورة العربية الكبرى، ألا وهو الاستقلال التام.

في ضوء ما سبق، يمكن تلخيص خصائص صحافة المرحلة الأولى في النقاط التالية:

- (١) كانت البداية صحافة رسمية مهدت الطريق أمام ظهور الصحافة الخاصة الأهلية. واستمرت الصحافة الخاصة في الصدور بعد ذلك.
- (٢) وبسبب ظروف الوضع السياسي الذي ساد في عهد الامارة، والقيود التي فرضها الانتداب، عمدت الحكومة إلى تشريع قوانين النشر المنبثقة في الأصل عن القانون العثماني، هذا القانون الذي اعطى الدولة صلاحية ممارسة الرقابة على الكلمة المطبوعة، فنجم عن ذلك تعطيل عدد من الصحف أو ايقافها، وايقاف أصحابها أو سجنهم إذا ما تجاوزوا الحدود المرسومة. واتصفت القوانين الصادرة أيضاً في فترات متلاحقة، بالعمل على تنظيم العمل الصحفي وتحديد خصائص الصحفيين ومؤهلاتهم.

- (٣) كان عدد من الصحفيين الأوائل من أحرار العرب أو من الصحفيين المحترفين غير الأردنيين الذين وجدوا في الأردن ملاذاً أميناً للتعبير عن أفكارهم أو ممارسة مهنتهم بحرية نسبية، وساهموا إلى جانب الأردنيين في بناء نهضته الصحفية.
- (٤) كانت جل الصحف التي صدرت في عهد الامارة اسبوعية أو نصف شهرية، عدا واحدة صدرت يومية لفترة قصيرة جداً.
- (٥) كانت الصحف قصيرة العمر نسبياً، إما لأسباب مادية، أو أسباب سياسية أدت إلى إيقافها أو تعطيلها بسبب مواقفها الوطنية المعادية للانتداب والاستعمار والتجزئة.
- (٦) لم تكن منتظمة الصدور في الأغلب واقتصرت صدورها على عمان العاصمة.
- (٧) اهتمت الصحف بنشر الأدب والشعر والقصة والمقالة إلى جانب المواضيع السياسية والاجتماعية واستقطبت كتاباً لها من الأقطار المجاورة.
- (٨) كانت الاعلانات فيها محدودة، مما أثر على قدرتها أحياناً في الاستمرار.
- (٩) كانت أعدادها المطبوعة محدودة لا تزيد عن ألفي أو ثلاثة آلاف نسخة، إلا في الاربعينات حين ارتفع توزيع بعضها إلى بضعة آلاف.
- (١٠) لم تتبع في تبويبها شكلاً موحداً، فبعضها كان صغير الحجم أو متوسطه، كما أن عدد أعمدتها تفاوت من صحيفة الى اخرى، وكان تبويب موادها عشوائياً.
- (١١) كانت مصادرها محدودة، اعتمدت الأخبار المحلية الرسمية بالدرجة الاولى، أو على رصد الاذاعات العربية، ولم تستخدم وكالات الأخبار إلا في نطاق ضيق، وفي الاربعينات.
- (١٢) ظهرت صحافة معارضة على نطاق ضيق.
- (١٣) قامت الصحافة في هذه المرحلة بدور فاعل في توعية الرأي العام بالقضايا الوطنية، وكانت الصحافة ملتزمة بقضايا الوطن. وقد تعرض بعض الصحفيين الى النفي أو السجن بسبب مواقفهم الوطنية، رغم معرفتهم بقوانين المطبوعات التي أعطت الانتداب صلاحية تعطيل الصحف وإيقاف أصحابها.

صحافة ما بعد الاستقلال

في ٢٥ أيار ١٩٤٦، استقلت المملكة الأردنية الهاشمية، وازدادت الحياة السياسية زخماً، فصدر دستور ١٩٤٧ ليحل محل القانون الأساسي (لسنة ١٩٢٨)، وظهرت أحزاب سياسية محلية، وتم تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٤٨، وشارك الجيش العربي في الحرب

الفلسطينية ضد قوات الاحتلال الصهيوني مشاركة فعالة. وأعقب ذلك وقوع النكبة الفلسطينية وتوحيد الضفتين، وهجرة بعض الصحف الفلسطينية إلى الأردن وصدورها منها. كما صدر الدستور الأردني - المعمول به حالياً - عام ١٩٥٢، ونشطت الأحزاب العقائدية غير الأردنية في العمل، وأصدرت صحفاً خاصة بها. وتلاحقت الأحداث وتم تعريب الجيش الأردني عام ١٩٥٦ والغاء المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٥٧. وفي الستينات وقعت حرب حزيران عام ١٩٦٧ وما أعقبها من نشاط سياسي وعسكري قامت به المنظمات الفلسطينية من الأردن، ثم المواجهة العسكرية التي أعقبت ذلك مع المنظمات عام ١٩٧٠.

في الفترة الأولى من هذه المرحلة، عملت الصحافة في ظل قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٥، الذي سبقت الإشارة إليه، ثم في عام ١٩٤٨ صدر نظام مراقبة المطبوعات الذي أعطى الرقيب صلاحيات مطلقة تخوله مراقبة أي مادة تضر بالطمأنينة والأمن العام. وكان ذلك بسبب الحرب الأولى في فلسطين. غير أنه في عام ١٩٥٢ صدر الدستور الذي نص في المادة (١٥) على أن «تكفل الدولة حرية الرأي»، كما نص على أن «الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون». وبموجب هذا، صدر أول قانون متكامل للمطبوعات والنشر عام ١٩٥٣، ولم يكن هو القانون الوحيد، إذ صدر بعده ثلاثة قوانين للأعوام ١٩٥٥ و١٩٦٧ (الذي لم يصادق عليه مجلس الأمة رغم العمل به بشكل مؤقت لمدة عام) وقانون عام ١٩٧٨ (الذي تم تعديل بعض مواده عام ١٩٨٨) المعمول به حالياً.

لقد كان لجميع الأحداث السابقة، وغيرها، انعكاسات أثرت على مجرى الصحافة الأردنية وتطورها في المرحلة التي أعقبت الاستقلال. غير أن ما يميز الصحافة التي صدرت في أعقاب الاستقلال ظهور الصحافة اليومية ورسوخها، بحيث أصبحت هي المحور الرئيسي الذي سنتناوله لدى البحث عن المراحل الجديدة للصحافة الأردنية. ومن هذا المنطلق، يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها الصحافة الأردنية في الحقبة التي أعقبت الاستقلال إلى مرحلتين أخريين بعد المرحلة الأولى التي امتدت طيلة عهد الامارة، وهاتان المرحلتان هما: المرحلة الثانية التي تمتد بين ١٩٤٦ و ١٩٧٠، والثالثة التي تمتد من عام ١٩٧٠ وتستمر حتى الوقت الحالي (١٩٨٨).

صحافة المرحلة الثانية (١٩٤٦ - ١٩٧٠)

في هذه المرحلة، والتي تمتد بين بداية الاستقلال التام عام ١٩٤٦، وحتى نهاية الستينات، ظهرت أعداد كبيرة من الصحف اليومية والاسبوعية، والرسمية، والحزبية بأنواعها المختلفة -

المحلية، وغير المحلية، التي دانت بالولاء لعقائد وايدولوجيات غير أردنية وعربية وغير عربية - كما ظهرت صحافة أدبية، ومدرسية، وفلسطينية صدرت قبل النكبة في فلسطين واستأنفت الصدور بعد النكبة من الأردن. وقد ساعد على ظهور هذه الأعداد من الصحف أن قانوني المطبوعات والنشر اللذين صدرا في الخمسينات (١٩٥٣ و ١٩٥٠) اتصفا بالتساهل والليبرالية، فلم يشترطا توافر رأسمال كبير لاصدار الصحف، كما نهما نصّا على التقاضي أمام المحاكم في حالة رفض منح الرخصة، أو لدى قيام الحكومة بتعطيل الصحيفة لأكثر من ثلاثة ايام.

لكن، كيف كان حال الصحافة الأردنية قبل صدور هذه القوانين؟ أي كيف كان الوضع الصحفي بعد نيل الاستقلال مباشرة في بداية هذه المرحلة؟؟

صدرت في الأردن في عام ١٩٤٧ مجموعة من الصحف، بعضها للقطاع الخاص، وبعضها حزبي صدر عن الأحزاب الوطنية الأردنية. ففي أعقاب إعلان الاستقلال، رخصت الحكومة الأردنية بتاريخ ٧ أيار ١٩٤٧ لحزبين سياسيين في المملكة بهدف تعميق التجربة الديمقراطية (ماضي وموسى، ١٩٥٩، ٤٣٥). وكان الحزب الأول هو حزب النهضة العربية والثاني حزب الشعب الأردني. ونشط هذان الحزبان في العمل. واستطاع حزب الشعب الأردني استقطاب مجلة الرائد (التي سبقت الاشارة اليها) لصاحبها أمين أبو الشعر، فأخذت تنطق باسمه. أما حزب النهضة العربية فقد أصدر صحيفتين خاصتين به: الأولى الجهاد وصدرت عام ١٩٤٧، وكان صاحب امتيازها غازي خير ثم هاني خير، وتولى رئاسة تحريرها نظمي عبدالهادي، وصدرت نصف اسبوعية أول الأمر، ثم غدت اسبوعية، إلى أن توقفت في نهاية العام الأول من عمرها. والثانية، صحيفة النهضة التي صدرت يومية بين حزيران ١٩٤٩ ونهاية آب ١٩٥٠، وكان صاحب امتيازها اسماعيل البليسي، وتولى رئاسة تحريرها أكرم الخالدي ثم خلفه معتصم البليسي. وقد وجه الملك عبدالله كلمة نشرت في صدر الصفحة الأولى من العدد الأول، جاء فيها: «حزب النهضة وأنعم برجاله فانهم أول من انتبه من غفلة ودعا الى ترك الجفوة وفكر بالواجب وأسس بنيانه ودعوا لرفعته...». ثم تحدث الملك عن رؤيته لما يجب أن تكون عليه الصحافة، فقال: «... وانا لندرجو أن تكون (جريدة النهضة) تنصح بالخير وتنهي عن الضرر وتسلك مسلك المشير الصالح والصديق الحميم وتذكر من الأخبار ما قارب الحقيقة فلا تمدح إلا بحق؛ الذم بعيد عنها ولكن تشير الى موجبات الذم وتأمّر بترك ما لا يليق، فتكون الصديقة للشعب وللدولة وتكون الشاهد الحاضر والمرجع في

المستقبل إن شاء الله».

وكانت هاتان الصحيفتان ملتزمتين بمبادئ الحزب التي دعت للوحدة والنهوض. أما مجلة الرائد فاوقفت عام ١٩٤٧، عشية صدور قرار الحكومة بتعطيل حزب الشعب الأردني عن العمل. وكان من جملة الأسباب التي أوردتها قرار دائرة المطبوعات بحل الحزب وتعطيل مجلته ما ورد حول تطرف مواضيع المجلة، الأمر الذي أدى إلى الاخلال بالأمن والسكينة واثارة التفرقة (ماضي وموسى، ١٩٥٩، ٤٣٧). أما حزب النهضة العربية فقد واصل نشاطه السياسي حتى أواخر سنة ١٩٥٠ عندما توقف عن العمل من تلقاء نفسه.

ومن أبرز الصحف الخاصة التي ظهرت بعد الاستقلال جريدة النسر لصبحي جلال القطب، وصدرت أول الأمر اسبوعية بين تموز ١٩٤٧ وتموز ١٩٤٨، حين تحولت إلى يومية، وواصلت الصدور إلى أن توقفت نهائياً في ٦ حزيران عام ١٩٥٠. وأثناء توقفها كانت الدفاع لممدوح القطب - شقيق صبحي - تحل محلها. وكان رئيس تحريرها منيب الماضي الذي عمل رئيساً لتحرير النسر لفترة من الزمن أيضاً. وكانت النسر الصحيفة اليومية الوحيدة التي تصدر في الأردن أثناء حرب ١٩٤٨. وقد ارتفع توزيعها أثناء الحرب فباتت تطبع ١٦-١٨ ألف نسخة، مقابل أقل من ألف نسخة كانت تطبعها عند التأسيس. ويرجع ذلك إلى أنها عينت مراسلين لها في القدس يوافونها بالأخبار بواسطة الهاتف أولاً بأول. وبسبب هذا، عمد المراسلون الصحفيون المتواجدون في عمان إلى اعتمادها كمصدر رئيسي لأخبار الحرب؛ وكان للصحيفة مكاتب في بيروت والقدس، ومراسل في دمشق واربد (القطب، مقابلة، ١٩٨٦). واعتمدت في مصادر أخبارها على مراسليها، ومصادر الرسمية، وعلى «وكالة الانباء العربية» - التي انتقلت من القدس إلى عمان بتاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨ وصارت تصدر نشرتين كل يوم. [ووكالة الأنباء العربية (و. ا. ع) فرع لشركة أنباء رويتر التي كان مقرها الرئيسي لندن وتولت نشر الأنباء العربية والأخبار العالمية، ووزعتها على الصحف. وتولى إدارة مكاتبها في المملكة محمود الخيمي. وصارت تصدر على شكل صحيفة يومية اعتباراً من حزيران ١٩٤٨ وحتى نهاية أيار ١٩٤٩].

قبل وقوع النكبة، كانت توزع في الأردن، بالإضافة إلى جريدة النسر، صحف اخرى تصدر في فلسطين. وهذه الصحف هي الدفاع (لصاحبها ابراهيم الشنطي - وهي غير الدفاع التي أصدرها ممدوح القطب)^(٤)، و فلسطين، و الجامعة الاسلامية. وبعد وقوع النكبة، انتقلت هذه الصحف الثلاث وصدرت جميعاً من الأردن.

وتعد فلسطين صحيفة متميزة في تاريخ الصحافة العربية الحديثة. وقد صدرت في يافا منذ عام ١٩١١، وكان مؤسسها عيسى داود العيسى وواصلت الصدور حتى ١٩٤٨^(٥). وبعد النكبة، استأنفت الصدور أولاً من عمان، ثم من القدس عام ١٩٤٩. وبقيت تصدر هناك حتى عام ١٩٦٧ حين دمجت - بموجب قرار الحكومة - مع صحيفة المنار، وصدرت عنهما الدستور التي ما تزال تصدر في عمان الى اليوم. وتولى رجا العيسى رئاسة تحرير فلسطين منذ عام ١٩٤٩.

وصدرت صحيفة الدفاع لابراهيم الشنطي في يافا عام ١٩٣٣. وبعد النكبة، انتقلت الى القاهرة، وصارت أعدادها ترسل بالطائرة إلى الأردن. وفي عام ١٩٤٩ انتقلت الصحيفة الى القدس، حيث صدر الامتياز باسم صادق الشنطي. ورغم دمجها مع صحيفة الجهاد عام ١٩٦٧ إلا أنها استأنفت الصدور بعد حرب حزيران من عمان، إلى أن اوقفت نهائياً عام ١٩٧١.

أما جريدة الجامعة الاسلامية، فقد صدرت في يافا عام ١٩٣٢ لمؤسسها الشيخ سليمان التاجي الفاروقي. وقد صدرت من عمان بتاريخ ١٥ آذار ١٩٤٩؛ ولم يصدر منها إلا بضعة أعداد، ثم توقفت.

بعد انتهاء حرب ١٩٤٨، عمد بعض أصحاب الصحف اليومية الى الانتقال إلى القدس، بسبب توفر المطابع بالدرجة الرئيسية فيها (الشريف، مقابلة، ١٩٨٧). ومن هذه الصحف، كما سبق وذكرنا الدفاع و فلسطين. أما في عمان، فكانت تصدر الاردن التي تحولت إلى صحيفة يومية في تلك الفترة، والجزيرة التي توقفت عن الصدور عام ١٩٥٤. ولم تكن الاردن واسعة الانتشار أو منتظمة الصدور.

وفي القدس أيضاً صدرت صحيفتان يوميتان اخريان. وكانت الاولى الجهاد (١٩٥٣-١٩٦٧) لأصحابها محمود أبو الزلف وسليم الشريف ومحمود يعيش، الذين تركوا الدفاع وفضلوا إصدار صحيفة خاصة بهم^(٦). أما الثانية، فكانت المنار (١٩٦٠-١٩٦٧) التي نال امتيازها كامل الشريف الذي تنازل عنه لشقيقه محمود الشريف وجمعة حماد. وواصلت الصدور في القدس حتى عام ١٩٦٦، ثم انتقلت إلى عمان بسبب عدم وجود صحيفة مستقرة ومنتظمة فيها (الشريف، مقابلة، ١٩٨٧).

ويعلق أحد الصحفيين الذين عملوا في عدد من صحف هذه المرحلة، بقوله: انه في الوقت الذي كانت فلسطين و الدفاع تحرسان على المستوى الصحفي الجيد، فتستكتبان الاقلام

المعروفة، كانت الجهاد تفتح صفحاتها للأقلام الناشئة، وتنشر الأخبار الطريفة والقصص المسلسلة، وتعتمد المانشيت الأحمر، فنجح اسلوب الاثارة هذا في اجتذاب القراء لها، فازداد توزيعها وفاق غيرها من الصحف؛ بالمقابل، فان صحيفة المنار بقيت محدودة الانتشار والقراء (صدوق، مقابلة، ١٩٨٨). ويضيف رجا العيسى، رئيس تحرير فلسطين آنئذ، أن هذه الصحف قد عالجت الموضوعات بحرية كبيرة بسبب نضج الصحفيين واحساسهم بالمسؤولية (العيسى، مقابلة، ١٩٨٦).

بالاضافة إلى هذه الصحف، صدرت في الأردن في المرحلة الثانية أيضاً صحف حزبية (لأحزاب ايدولوجية غير أردنية في الغالب) نطقت باسم هذه الأحزاب وعبرت عن عقائد متنوعة (قومية واقليمية وطائفية وعالمية)، إلا أن جميع هذه الصحف الحزبية توقفت عن الصدور اثر قرار الحكومة بتوقيف جميع الاحزاب عن العمل (ماضي وموسى، ١٩٥٩، ٥٩٩). ومن هذه الصحف والمجلات مجلة الميثاق التي ظهرت في فترتين: الاولى وكان صاحب امتيازها شفيق ارشيدات (١٩٤٩-١٩٥١)، والثانية (١٩٥٥-١٩٥٧) حين منح الامتياز لسليمان النابلسي ونطقت بلسان الحزب الوطني الاشتراكي؛ و البعث (١٩٤٨-١٩٥١) لعبدالله الريماوي وعبدالله نعواس وتولى رئاسة التحرير أمين شقير؛ وجريدة الراية الاسبوعية الناطقة بلسان حزب التحرير الاسلامي (تموز ١٩٥٤ - تشرين الاول ١٩٥٤)؛ وجريدة الكفاح الاسلامي الاسبوعية التي صدرت في عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٧ لتتلق بلسان حال جماعة الاخوان المسلمين؛ ومجلة الهدف (١٩٥٠-١٩٥١) لبرهان الدجاني ثم يحي حمودة؛ وجريدة الحوادث الاسبوعية (١٩٥١-١٩٥٤) لمسلم بسيسو؛ ومجلة الفجر الجديد (١٩٥١-١٩٥٣) الاسبوعية لحسن سعود النابلسي وصدر منها ثلاثة أعداد؛ وجريدة الرأي للأدب والسياسة والاقتصاد (١٩٥٣-١٩٥٤) لصاحبها الدكتور أحمد طوالة ومحررها المسؤول الدكتور جورج حبش؛ وجريدة الجبهة الاسبوعية التي صدرت على مرحلتين: الاولى في ١٩٥٤ وكان محررها المسؤول الدكتور عبدالرحمن شقير، والثانية في ١٩٥٧ حين اعيد إصدارها باسم حسن سعود النابلسي؛ ومجلة الوطن (أيار - آب ١٩٥٤) ليحي حموده، وكان محررها المسؤول ابراهيم أبو بكر؛ وصحيفة الجماهير (كانون الثاني - آيار ١٩٥٧) لبشير البرغوثي، وغيرها. وكان قرار ايقاف بعض هذه الصحف عن الصدور مرده اتسامها بالطابع الحزبي «اذ كان ولاؤها لعقائد خارجية مستوردة ونظريات دخيلة على المجتمع الأردني» (الصحافة الأردنية، بدون تاريخ، ٣٠). بل ان مانشرته بعض هذه الصحف لم يخرج

عن إطار المنشورات السياسية الملتزمة بمناهج أحزابها الفكرية البعيدة كل البعد عن الفن والاسلوب الصحفي (صدوق، مقابلة، ١٩٨٨).

بانتصاف عقد الستينات كان واضحاً أن السوق الأردنية أخذت تفيض بأعداد الصحف المتزايدة اليومية والاسبوعية التي صدرت في عمان والقدس. فعلاوة على الصحف اليومية الأربع التي كانت تصدر في القدس (فلسطين، الدفاع، الجهاد، المنار)، صدرت اخبار اليوم (١٩٦٢-١٩٦٤) اليومية لعرفات حجازي ومحسن سعيد اشكنتنا قبل أن ينضم اليهما جمعة حماد. وكانت الاردن تصدر من عمان. ومن الجرائد الاسبوعية صدرت البلاد (١٩٥٦-١٩٦٧) لداود بندلي العيسى في القدس؛ وأخبار الاسبوع (١٩٥٩) لعبدالحفيظ محمد؛ و الصحفي (١٩٦٤) لضيف الله الحمود؛ و عمان المساء (١٩٦٢-١٩٧٥) لعرفات حجازي؛ و الرأي (١٩٦٥-١٩٦٧) لمحمد الخطيب؛ وعدد كبير من المجلات السياسية والادبية والثقافية. وكانت الصحف في منافسة حادة لاجتذاب القراء والاعلان، وكلها أو معظمها عانى من ضعف البنية الاقتصادية ومحدودية التوزيع.

واضح أن السوق الأردنية قد حفلت بأعداد كبيرة من الصحف والمجلات في هذه المرحلة. وبسبب كثرة اعدادها، وتنافسها على قاعدة القراء الثابتة، عانت بعض هذه الصحف من قلة الامكانيات، فلم تستمر في الصدور إلا لفترات محدودة، خاصة وأن قوانين المطبوعات والنشر التي ظهرت في الخمسينات (١٩٥٣ و ١٩٥٥) لم تشترط وجود رأسمال قوي يدعم الجريدة أو المجلة، ويعزز امكانياتها وتوزيعها.

إضافة الى ذلك، فإن الاردن في هذه المرحلة، وخاصة في النصف الأول من الخمسينات وفي الفترة التي سبقت حرب حزيران، تعرض لحمالات من الدعاية الاعلامية المغرضة، من جانب بعض الدول الشقيقة، التي شوهدت الحقائق وألبت المواطنين بعضهم على بعض (ماضي وموسى، ١٩٥٩، ٦٦١). ويبدو أن الحكومة أرادت من الصحف أن تقف موقفاً واضحاً من هذه الأحداث، لما للصحافة من أثر في تكوين الرأي العام والتأثير عليه. وأمام الغليان الذي شهدته المنطقة في الفترة التي سبقت حرب حزيران بقليل، وبسبب تفتت الصحف وصدور العديد منها بامكانيات محدودة، عملت الحكومة على إصدار قانون مؤقت للمطبوعات والنشر عام ١٩٦٧، واشترطت بموجبه على جميع الصحف إعادة الترخيص. كما أصدرت مشروعاً لتنظيم الصحف الأربع اليومية الرئيسية التي كانت تصدر في القدس وعمان. وهذه الصحف هي فلسطين والمنار والجهاد والدفاع.

تميز قانون الصحافة والمطبوعات المؤقت، الذي صدر في الأول من شهر شباط ١٩٦٧، بتشدد مواده، ووضعه عراقيل مادية أمام صدور الصحف (الصحافة الاردنية، بدون تاريخ، ٣١). ومن هذه المواد اشتراطه أن يكون رأسمال الصحيفة اليومية خمسة عشر ألف دينار اردني، والاسبوعية خمسة آلاف دينار. كما أعطى القانون الصلاحية لمجلس الوزراء، بتنسيب من وزير الاعلام، لالغاء امتياز الصحيفة بقرار قطعي غير قابل للمقاضاة، وتشدد في العقوبات التي فرضها على الصحفيين المخالفين. وبموجب هذا القانون، اشترطت الحكومة على الصحف التي ترغب بالاستمرار الحصول على رخص جديدة. وقد أشارت الصحف الصادرة في تلك الفترة إلى مجريات هذا القانون، فصدر آخر عدد من أعداد الجهاد في ٢١ آذار ١٩٦٧ يحمل العنوان التالي: «الجهاد يحتجب اعتباراً من اليوم». وورد على الصفحة الاولى ما يلي: «تحتجب جميع الصحف والمطبوعات في الأردن اعتباراً من اليوم، صدوعاً لما انطوت عليه مقتضيات قانون الصحافة والمطبوعات المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧». وذكرت الصحيفة التي كانت تصدر في ست صفحات في ذلك الوقت، أن توزيعها عند بدء الاصدار (١٩٥٣) كان ثلاثة آلاف عدد وارتفع عند الاغلاق فوصل الى خمسة عشر ألفاً (الجهاد، ٢١ آذار، ١٩٦٧).

رأت الحكومة أن تدمج الصحف اليومية الأربع في شركتين تصدر عن كل منهما صحيفة واحدة. وتقرر أن تدمج فلسطين مع المنار و الدفاع مع الجهاد. ورغبة من الحكومة بتعزيز الامكانيات المادية لهذه الصحف، التي قدرت موجودات كل واحدة بمبلغ ثلاثين ألف دينار، رأت الحكومة زيادة رأسمال هذه الصحف، فدخلت شريكاً مساهماً بمبلغ ٥٠ ألف دينار - أي المساهمة بمبلغ ٢٥ الف دينار في رأسمال كل شركة من الشركتين الجديدتين (العيسى، مقابلة، ١٩٨٦). وانتدبت الحكومة ممثلاً لها في مجلس ادارة الشركتين الجديدتين اللتين تكونتا بموجب قرار الدمج (الشريف، مقابلة، ١٩٨٧). وكانت الاولى هي «الشركة الاردنية للصحافة والنشر» التي صدر عنها الدستور في عمان، وبالستاين نيوز *Palestine News* باللغة الانجليزية في القدس، والثانية «شركة القدس للصحافة والنشر» التي أصدرت صحيفة القدس في المدينة المقدسة.

وبهذه العملية حققت الدولة أكثر من هدف واحد. فهي أولاً ضمنت وجود ممثل لها في مجلس إدارة كل صحيفة، هذا المجلس الذي يرسم الخط الذي تسلكه الجريدة، ويعطي الحكومة بالتالي فرصة لكي تحقق ضبطاً أكبر لتوجهات الصحيفة. وضمنت أيضاً تقوية البنية

الاقتصادية لكل صحيفة، إذ أن دخلها سيزيد من الاعلان ومن الزيادة في توزيعها، ويؤدي ذلك في النهاية إلى تحسين خدماتها. كذلك ضمنت توزيع الصحف اليومية بين القدس وعمان. ويبدو أن الهدف النهائي لهذه العملية كان الانتقال بالصحف والصحافة من مرحلة المؤسسات الصغيرة المحدودة الامكانيات والقدرات والتأثير إلى مؤسسات كبيرة ومستقرة.

ويبدو أن اهم المادي كان مشكلة بالنسبة لبعض صحف تلك المرحلة. فالصحف كانت تتنافس على الحصول على الاعلان التجاري المحدود آنئذ، علاوة على أن توزيعها كان أيضاً محدوداً، ربما لا يزيد في أحسن الأحوال عن ١٥ ألف نسخة للجهاد، و ١٨ ألف نسخة لفلسطين، وسبعة آلاف نسخة للمنار. وحول هذا الموضوع كتب جمعة حماد، مدير التحرير في أحد آخر الأعداد التي صدرت من صحيفة المنار قائلاً إن من الأسباب الكامنة وراء مشاكل الصحف «الانتفاخ» الذي أصاب « المهنة - ككل - فردياً وجماعياً، فقد نرى الجريدة موردة الحدود، صقيلة الطبع منتفخة الأوداج - ولو خرجت غازات البنوك وغير البنوك لوجدتها هزيلة عجفاء لا تصمد على قوائمها لحظات» (المنار، ١٩/٣/١٩٦٧).

إن دخول الحكومة شريكاً في هاتين الشركتين الصحفيتين كان سابقة تحدث للمرة الاولى في تاريخ الصحافة الأردنية منذ بدء ظهور الصحافة الخاصة قبل اربعين سنة في ١٩٢٧. كما أن هذه العملية لا تقارن باصدار الحكومة لصحيفة الشرق العربي عام ١٩٢١، ذلك أن الساحة الأردنية كانت آنئذ خلواً من أي صحيفة محلية، فكان إصدار الشرق العربي على الصورة التي صدرت عليها بمثابة العامل المنشط الذي شجع بعض أوائل الصحفيين على إصدار صحف خاصة (ويؤكد هذا أن الخط الذي سلكته صحيفة الشرق العربي كان رافضاً لمحابة سلطات الانتداب، الأمر الذي دفع بالمعتمد البريطاني كوكس للايعاز بقصر موادها على البلاغات والقوانين الرسمية).

لكن تجربة الدمج لم تستمر فترة طويلة، إذ أن الحكومات التي أعقبت حكومة وصفي التل - التي جاءت بمشروع تنظيم الصحف - لم تجد في تطبيقه، فانسحبت الحكومة في عام ١٩٦٩ من الشراكة، مبقية على العمل الصحفي في يد القطاع الخاص. ولا بد أن حرب ١٩٦٧ التي وقعت بعد الدمج مباشرة، وما أعقبها من أوضاع غير مستقرة عاشها الأردن، كانت من جملة العوامل التي أدت الى اتخاذ قرار الانسحاب هذا. لكن، ومن ناحية اخرى، فإن عملية الدمج نفسها لم تكن خطوة سلبية اطلاقاً، إذ أن تشرذم العمل الصحفي وتفتته كان بحاجة لحل جذري. لذا، يمكن القول أن خطوة الدمج كانت خطوة عملية تصدت بواقعية لبعض المشاكل

التي عانت منها صحافة ذلك الوقت. غير أنه من الصعوبة بمكان تقييم أثر هذه العملية على تطور الصحافة بسبب عدم تطبيقها لفترة أطول.

بعد حرب ١٩٦٧، شهدت الساحة الأردنية مرحلة من عدم الاستقرار والاضغوط. وكانت أبرز أحداثها معركة الكرامة، وتصاعد العمل الفدائي الفلسطيني من الأردن، وازدياد الغارات الاسرائيلية، وتصاعد الاحتكاك بين الفدائيين وقوات الجيش والمواطنين، الأمر الذي قاد الى مواجهة عسكرية بينها أدت في النهاية الى خروج الفدائيين من الأردن. وقد انعكست آثار هذه الأحداث على الصحافة. فآثر سقوط الضفة الغربية، واصلت الدستور صدوراً من عمان التي كانت انتقلت اليها قبل الحرب بقليل. أما صحيفة القدس فقد صدرت منها بضعة أعداد بصورة غير منتظمة بعد الدمج. وبعد وقوع الحرب، سمحت الحكومة لصحيفة الدفاع بالصدور من عمان في تموز ١٩٦٧، وواصلت هذه الصحيفة الصدور إلى أن اوقفت في أيار ١٩٧١. كذلك حفلت الساحة الأردنية ابان هذه الفترة بالصحف التي صدرت عن المنظمات الفلسطينية المختلفة المتواجدة على الساحة الأردنية. وكانت أبرزها صحيفة فتح التي صدرت عن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولم تتوان غالبية هذه الصحف، سواء تلك التي صدرت عن المنظمات أو الشركات الخاصة، عن توجيه النقد، الحاد أحياناً، للحكومة، مفسحة المجال لنشر أنباء وتعليقات لم تكن في مجملها مساعدة للحكومة الأردنية (Rugh, 1979, 86-7).

وقد واكبت مرحلة عدم الاستقرار السياسي آثار انعكست على مهنة الصحافة، إذ هاجر عدد من الكفاءات الصحفية للعمل خارج الاردن، كما أن غيرهم لم يتشجع على الانخراط في سلك الصحافة. لكن هذه الآثار يجب ألا تؤخذ بمعزل عن إطار العمل الصحفي العام الذي ساد في الأردن منذ نشأة الصحافة فيه، والذي اتصف، بصورة عامة، بضعف الامكانيات الفنية والمادية، وبتفتت الصحافة وصدور صحف عديدة أكبر من طاقة القراء الاستيعابية، الأمر الذي تركها في النهاية غير قوية بما فيه الكفاية، فلم توظف الكفاءات العالية، ولم تفسح المجال لتطوير أدائها وامكانياتها.

ولا يكتمل الحديث عن هذه المرحلة، دون الإشارة إلى المجلات الأدبية والرسمية والصحافة الانجليزية والمدرسية التي صدرت إبانها. لقد كانت أبرز المجلات الأدبية وأقدمها مجلة القلم الجديد الشهرية (أيلول ١٩٥٢ - آب ١٩٥٣) للاديب عيسى الناعوري، والتي كانت أول مجلة أدبية متخصصة اردنية تحقق انتشاراً واسعاً في الداخل وفي الأقطار العربية.

غير أن هذه المجلة اضطرت الى الاغلاق بسبب اشتراط قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٥٣ توفر مؤهل جامعي عند رئيس التحرير المسؤول، فكان ان اغلقت المجلة رغم أنه أشرف عليها الناعوري، الأديب المعروف. كذلك صدرت عن صحيفة المنار مجلة الافق الجديد (١٩٦٠-١٩٦٦) الاسبوعية الادبية. وقد اهتمت المجلة بابرار المواهب الأدبية الشابة الواعدة، التي صار لبعضها شأن فيما بعد. غير أن هذه المجلة توقفت عن الصدور حال قيام دائرة الثقافة والفنون باصدار مجلة أفكار الادبية الفكرية الشهرية عام ١٩٦٦، التي استقطبت لها الادباء والمفكرين الأردنيين والعرب. وكان من أبرز الذين اشرفوا على تحريرها سليمان موسى ومحمود سيف الدين الايراني وحسين جمعة. وقد قامت هذه المجلة بدور هام في تنشيط الحركة الادبية والفكرية في الأردن باعتبارها المجلة الفكرية الرئيسية التي صدرت في الأردن خلال العشرين عاماً الماضية. ولا تزال أفكار تصدر حتى الآن، رغم تعثرها في أحيان كثيرة.

ومن أبرز المجلات الرسمية التي صدرت إبان هذه المرحلة، مجلة رسالة الأردن (١٩٥٧-١٩٧٢)، عن دائرة المطبوعات والنشر. وكانت فصلية تهدف إلى تقديم المعلومات عن الأردن فيما يتعلق بتاريخه ونهضته. كما اصدرت وزارة التربية والتعليم مجلة رسالة المعلم (١٩٥٦ -)؛ ووزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية مجلة هدى الاسلام (١٩٥٦ -)؛ واصلت القوات المسلحة مجلة الوثبة عام ١٩٤٩، ثم تحولت الى وثبة الجيش، ثم الى المجلة العسكرية. وهناك ايضاً مجلة الشرطة (١٩٦٦ -)؛ ومجلة رسالة المكتبة (١٩٦٤ -)، التي تصدرها جمعية المكتبات الأردنية، ومجلة الشباب التي صدرت عن مؤسسة رعاية الشباب ثم وزارة الشباب عام ١٩٦٧، وتعاقب على تحريرها كل من كمال الكيلاني وعبدالرحيم عمر وعصام موسى وفيصل غرايبة وعبدالله العتوم وغيرهم، وما تزال تصدر حتى الآن؛ ومجلة هواة الفنون (١٩٦٨ -) التي تصدر عن نادي هواة الفنون ورئيس تحريرها نايف نعاة؛ و جريدة الاقصى الاسبوعية التي صدرت عن دائرة التوجيه المعنوي منذ عام ١٩٦٩ وتحولت إلى مجلة اسبوعية عام ١٩٧٧ وما تزال تصدر الى الآن. اضافة الى عشرات المجلات الأخرى التي صدرت عن مؤسسات رسمية واجتماعية مختلفة.

وباللغة الانجليزية، صدرت في القدس جريدة جروسالم ستار *Jerusalem Star*، بالتعاون ما بين جريدة فلسطين وجريدة المنار عام ١٩٦٦، وكان رئيس تحريرها محمود الشريف. وقد توقفت عن الصدور بسبب قلة الاعلانات ولأنها أصبحت عبئاً مالياً مكلفاً (الشريف،

مقابلة، ١٩٨٧). وبعد اندماج فلسطين و المنار معاً في شركة واحدة في « الشركة الاردنية للصحافة والنشر»، فقد صدرت عن الشركة الجديدة جريدة الدستور من عمان، وجريدة بالستين نيوز *Palestine News* (آذار - حزيران ١٩٦٧) في القدس، وكان رئيس تحريرها رجا العيسى.

ويمكن تلخيص صحافة المرحلة الثانية بما يلي:

- (١) في هذه المرحلة ترسخ اصدار الصحف اليومية، وتراجعت الصحف الاسبوعية الى المقام الثاني.
- (٢) قامت الصحافة الفلسطينية التي انتقلت الى الاردن بعد نكبة ١٩٤٨ بدور فاعل في تعزيز الصحافة اليومية في هذه المرحلة، خاصة بسبب تمرس الصحفيين الفلسطينيين سنوات طوال في هذا العمل.
- (٣) لم يقتصر إصدار الصحف على العاصمة فقط، إذ أصبحت القدس مركزاً رئيسياً لصدور الصحف أيضاً.
- (٤) لم تعمل الصحف على تغطية أخبار المدن الاخرى بصورة كافية، وخاصة الريف.
- (٥) خضعت الصحافة في هذه المرحلة لأحكام قانوني المطبوعات والنشر لعامي ١٩٥٣ و١٩٥٥. وقد اتصفت موادها بالليبرالية، وبالتأكيد على حرية الصحافة، والمقاواة أمام المحاكم الاردنية في حال التعطيل أو الايقاف.
- (٦) وبسبب هذه الليبرالية، اتاحت الفرصة لاصدار صحف كثيرة عقائدية متعددة المشارب والميول والاتجاهات.
- (٧) وقد تميزت هذه المرحلة بجرية في التعبير، خاصة في الخمسينات، فاقت المرحلة السابقة والمرحلة اللاحقة، بسبب نضج الصحفيين واحساسهم بالمسؤولية.
- (٨) غير أن تعدد الصحف جر بعض الاشكالات، من أهمها، استمرار ضعف البنية الاقتصادية بسبب قلة الاعلانات وتوزعها عليها، ومحدودية الانتشار، إذ أن أقوى الصحف لم تطبع أكثر من ١٨ ألف نسخة في أوج قوتها، في حين أن بعضها لم يطبع أكثر من ثلاثة آلاف نسخة. وتشذ عن هذا الدستور التي خلاها الجو في أعقاب حرب حزيران، فصارت توزع حوالي ٣٥ ألف نسخة تقريباً مباشرة بعد تلك الحرب.
- (٩) وبسبب توزع اتجاهات الصحف، وبسبب ضعف بنيتها الاقتصادية، عمدت الحكومة

للتدخل، فأقدمت أولاً على إيقاف الصحف العقائدية بعد صدور قانون منع الأحزاب عام ١٩٥٧؛ وأقدمت ثانياً على دمج الصحف اليومية الأربعة الرئيسية في شركتين في محاولة لتنظيم هذه الصحف، ثم عززت هاتين الشركتين بالدخول مؤقتاً شريكاً معهما، وعينت ممثلاً لها في مجلس إدارتهما. لكن الحكومة انسحبت من الشراكة عام ١٩٦٩ مبقية الصحافة في يد القطاع الخاص.

(١٠) أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للمطبوعات والنشر مؤقتاً عام ١٩٦٧ متشدداً حال دون المقاضاة أمام المحاكم واعتبر قرارات الحكومة قطعية وغير قابلة للطعن. غير أن هذا القانون لم يجزه مجلس الأمة فأوقف العمل به عام ١٩٦٨ (أي بعد مرور عام كامل على العمل به) وأعيد العمل بقانون عام ١٩٥٥.

(١١) على العموم، تحسنت أوضاع بعض الصحف اليومية في هذه المرحلة فواصلت الصدور أعواماً طويلاً معتمدة على نفسها وعلى دخولها، وتطورت لذلك إمكاناتها، فصارت تصدر في ٤-٦ صفحات من القطع الكبير وعلى ثمانية أعمدة، وتهتم بالأخبار والقضايا العالمية إلى جانب المحلية، وتفرد لها التحليلات، وظهر لذلك عدد من كتاب الأعمدة البارزين، مثل يوسف حنا؛ كما صارت منتظمة الصدور، وكانت فترات تعطيلها محدودة. رغم هذا، فإن بعض الصحف الأخرى عانت من الضنك الشديد، وكادت أن تغلق أبوابها بسبب ذلك (الشريف، مقابلة، ١٩٨٧).

(١٢) أصبحت الصحافة اليومية اخبارية في الدرجة الأولى، وأخذت تهتم بالفصل بين الخبر والتحليل.

(١٣) في الخمسينات اقتصرت الصحف في مصادرها على وكالة الأنباء العربية (و.ا.ع)، والتقاط الاذاعات العربية والاجنبية، والجهات الرسمية (كدائرة المطبوعات والنشر). وفي الستينات تعددت مصادر الصحف واستعملت وكالات الانباء العالمية، وصار لها مراسلون ومكاتبون في الداخل والخارج، غير ان تغطيتها المحلية اقتصرت على المدن الرئيسية، وكذلك توزيعها.

(١٤) ظهرت بوادر الصحافة الاردنية الصادرة باللغة الانجليزية.

(١٥) ظهرت أعداد كبيرة من المجلات الصادرة عن المؤسسات الرسمية والهيئات الاجتماعية المحلية.

(١٦) ظهرت صحافة أدبية، كما اهتمت الصحف نفسها، اليومية والاسبوعية، باصدار

ملاحق أدبية واجتماعية (تهتم بالاسرة مثلاً). وتميزت فلسطين بملحقها الأدبي الاسبوعي.

صحافة المرحلة الثالثة (١٩٧١-١٩٨٨)

في مطلع السبعينات بدأت المرحلة الحديثة - التي أرسى أساسها عام ١٩٦٧ - في التشكل النهائي. وتميزت المرحلة عن سابقتها بظهور صحافة مؤسسية وقوية، لعبت الدولة دوراً في تشكيلها، دون أن يمس ذلك كثيراً بوضع الصحافة وبقائها في يد القطاع الخاص.

وقد خضعت الصحافة في هذه المرحلة لأحكام قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٧٣، الذي يتشابه في بنوده مع قانون المطبوعات لعام ١٩٦٧، سوى أنه اشترط توافر عشرة آلاف دينار كرأس مال لإصدار الصحف اليومية، وثلاثة آلاف دينار للصحيفة الاسبوعية. كما أنه حدد المحظورات التي لا يجوز للصحافة تجاوزها، وبين العقوبات المترتبة على المخالفات. فقد نصت المادة (٧٥) من هذا القانون على أن « كل من يرتكب مخالفة للقانون أو أي نظام صادر بموجبه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بكلتا العقوبتين ». كما أنه أعطى لمجلس الوزراء - بتنسيب من وزير الاعلام - الصلاحية لإلغاء رخصة المطبوعة، أو تعطيلها مدة لا تقل عن اسبوع أو بغرامة « لا تقل عن ١٥٠ ديناراً ولا تزيد عن ٥٠٠ دينار » (المادة ٢٣، قانون المطبوعات والنشر رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣).

والصحف اليومية الرئيسية باللغة العربية في هذه المرحلة ثلاث: الدستور و الرأي و صوت الشعب؛ بالإضافة الى صحيفة الاردن التي أوقفت عام ١٩٨٢، وبعض الصحف الاخرى التي صدرت ثم أوقفت.

والت الدستور صدورها من عمان عن « الشركة الاردنية للصحافة والنشر »، وما تزال تصدر حتى الآن. وكانت هذه الصحيفة - كما سبق وذكرنا - قد صدرت بموجب عملية دمج الصحف التي قررتها الدولة عام ١٩٦٧. وتطبع الدستور الآن حوالي ٦٥-٧٠ ألف نسخة، وتبلغ نسبة المبيعات حوالي ١٥-٢٠٪ مما تطبع. وتعتمد في دخلها على الاعلانات بالدرجة الاولى، والمبيعات، ولا تتلقى دعماً مالياً من الحكومة أو من أي جهة أخرى (الشريف، مقابلة، ١٩٨٧). ويصدر عن هذه المؤسسة جريدة اسبوعية باللغة الانجليزية (الجروسالم ستار) *Jerusalem Star* منذ عام ١٩٨٤.

أما الرأي فقد اصدرتها الحكومة عام ١٩٧١ عن « المؤسسة الصحفية الاردنية » - قبل أن يشترها القطاع الخاص بعد ذلك بسنوات قلائل. ويبدو أن الهدف من الإقدام على هذه الخطوة (التي لم تحدث قبلاً إلا مرة واحدة عام ١٩٢٣ حين أصدرت الحكومة الشرق العربي) كان إصدار صحيفة شبه رسمية تنطق باسم الحكومة مثلما هو الحال في بعض الأقطار العربية المجاورة (موسى، ١٩٨٠، ٦٣). لقد صدرت الرأي في أعقاب مرحلة اللااستقرار السياسي التي عاشها الاردن بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، وفي أعقاب حملات الدعاية الاعلامية التي تعرض لها الاردن قبل هذه الحرب وبعدها. وكانت تشن هذه الحملات من صحف شبه رسمية، واذاعات رسمية، في بعض الدول العربية الشقيقة، الأمر الذي قد يكون وراء التفكير باصدار جريدة على غرار هذه الجرائد التي تشرف على اصدارها بعض هذه الدول. كما أن الأمر الذي ساعد في تنفيذ هذه الفكرة هو توفر آلات الطباعة التي كان سليم الشريف قد اشتراها بكفالة الحكومة عقب حرب حزيران لاستئناف إصدار جريدة تحمل محل جريدة الجهاد التي كان يصدرها في القدس. وبعد اختفاء هذا الصحفي بطريقة غامضة، عمدت الحكومة الى اصدار الرأي وعينت لها جهازاً تولى ادارتها والاشراف عليها. ولما تأسس «الاتحاد الوطني» كحزب رسمي عام ١٩٧٢، أصبحت الرأي تنطق باسمه. وبعد أن حُلَّ هذا الحزب، وتبين أن الرأي قد أصبحت عبئاً مالياً مكلفاً (الشريف، مقابلة، ١٩٨٨)، تقرر بيعها للقطاع الخاص، الذي اشتراها عام ١٩٧٤، وأدارها من خلال «شركة المؤسسة الصحفية الاردنية». وتعتمد الجريدة في دخلها على الاعلانات والمبيعات، وتطبع الآن حوالي ٨٠-٩٠ ألف نسخة، ونسبة مرتجعها حوالي ١٥٪ (العيسى، مقابلة، ١٩٨٦). ويصدر عن هذه المؤسسة جريدة يومية باللغة الانجليزية (الجوردان تايمز *The Jordan Times*) منذ عام ١٩٧٥.

وتعتبر صوت الشعب أحدث الصحف اليومية التي صدرت مؤخراً في الاردن. وتمثل هذه الصحيفة التي صدرت عن «شركة دار الشعب» عام ١٩٨٣ تجربة فريدة في تاريخ الصحافة الاردنية، باعتبارها جريدة شعبية بادارة رسمية.وقد ساهمت في رأسها، الذي يبلغ مليوني دينار أردني، مجموعة مؤسسات رسمية - من خلال صناديق الاستثمار فيها - وعدد من الشركات والمواطنين المساهمين. (وتتألف المؤسسات المساهمة من صندوقي الاستثمار في جامعتي اليرموك والاردنية، وصندوق الضمان الاجتماعي للعاملين في وزارة التربية والتعليم، وصندوق توفير البريد، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وصندوق التقاعد المدني

والعسكري) (أبوليل، صوت الشعب، ١٩٨٣). ويشرف على إدارة صوت الشعب مجلس إدارة تعينه الحكومة. وتطبع صوت الشعب حوالي ٤٠-٤٥ ألف نسخة يومياً.

بالإضافة الى هذه الصحف اليومية التي تصدر الآن في عمان، ظهرت في هذه المرحلة صحف يومية أخرى لم تستمر في الصدور، هي: الصباح (١٩٧١-١٩٧٥) لعرفات حجازي؛ و الاخبار التي صدرت عن «الشركة العربية للصحافة»، وكان رئيس تحريرها المسؤول راكان المجالي، وصدرت أولاً في نهاية عام ١٩٧٥ ثم توقفت واستأنفت الصدور خلال الفترة بين ١٩٧٧ الى أن توقفت عام ١٩٨١؛ و الشعب (١٩٧٦-١٩٧٧) التي صدرت عن «دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر» وكان محررها المسؤول ابراهيم سكجها.

وفي عام ١٩٨٢ أوقفت صحيفة الاردن بعد وفاة صاحبها حنا خليل نصر بعد ان استمرت في الصدور لمدة ٥٥ عاماً. وجاء في قرار إلغاء امتيازها مخالفتها «أحكام قانون المطبوعات والنشر فيما يتعلق بشكل صدورها وعدم انتظامها» (الرأي، ١٩٨٢/٧/٨). وواضح أن هذه الصحيفة لم تتطور بصورة موازية لتطور الصحافة الاردنية، ولم تلحق بصحافة المرحلة الحديثة. لكن هذا لا يمنع من الاشادة بالدور الذي قامت به في تاريخ الاردن الصحفي. فالى جانب أنها كانت من أقدم الصحف الاردنية وأطولها عمراً، فقد كانت الصحيفة الوحيدة في الميدان في أوقات كثيرة. لكن عدم قدرتها على التطور والتوسع في مرحلة انطلقت فيها صحافة الاردن الحديثة محققة قفزات واسعة في مختلف المجالات، كان من العوامل التي أدت الى ايقافها.

وقد عملت الحكومة، منذ عام ١٩٨٥، على القيام بمجموعة من الاجراءات التي كان لها أثر على العمل الصحفي الاردني. كانت المرة الاولى، عام ١٩٨٥، حين أصدرت الحكومة تعليمات تم بموجبها تحديد نشر اعلانات النعي والتهنئة في الصحف اليومية. وبموجب هذه التعليمات، قُصر نشر النعي على ذوي المتوفي، كما تم منع نشر «جميع أشكال التهاني للجهات المسؤولة والأشخاص المسؤولين» على الصفحة الاولى «إلا ما اتصل منها بمناسبة قومية ودينية ووطنية» (الرأي، ١٩٨٥/٥/٧). وقد عملت هذه التعليمات على الحد من نشر هذا النوع من الاعلانات الاجتماعية، وخاصة النعي، إذ أنه سبق وأن صدرت أعداد من الصحف اليومية امتلأت باعلانات التعزية لدرجة لم تترك مجالاً لنشر الاخبار أو الأبواب الأخرى.

وفي المرة الثانية، وكانت في مطلع عام ١٩٨٦، أصدرت الحكومة قراراً بتوسيع ملكية

شركة المؤسسة الصحفية الاردنية (التي تصدر عنها الرأي و الجوردان تايمز) والشركة الاردنية للصحافة والنشر (التي تصدر عنها الدستور و الجروزالم ستار). وبموجب القرار، أصبحت كل شركة من هاتين الشركتين شركة عامة مساهمة محدودة، برأسمال قدره مليون دينار، تم توزيعه على شكل أسهم بموجب التقسيمات التالية:

- (١) المالكون القدامى: ويملكون ٣٥٪ من رأسمال الشركة (بواقع ٧٪ لكل واحد).
- (٢) المساهمون بالاكتتاب العام، ويملكون ٢٥٪.
- (٣) صناديق الدولة الاستثمارية، وتملك ١٥٪.
- (٤) شركات ومؤسسات عامة، وتملك ٢٠٪.
- (٥) العاملون في الصحيفة، ويملكون ٥٪.

وقد أكدت هذه العملية ضخامة المؤسسات الصحفية الاردنية، ومثانة قاعدتها الاقتصادية، واستقلالها المالي، واعتمادها الكلي على الاعلانات والمبيعات (المر، المجلة، ١٩٨٦). اضافة الى ذلك، فان الدراسات الاحصائية تشير الى أن عدد قارئى الصحف اليومية في الاردن يقدر بستائة وخسين ألف شخص يومياً (الدستور، ١٣/٥/٨٦). وبسبب ارتفاع الاسعار العالمية للورق ومواد الطباعة، وافقت الحكومة في مطلع شهر شباط من عام ١٩٨٧ على رفع أسعار الصحف اليومية، فأصبحت ٧٥ فلساً للنسخة الواحدة، بدلاً من ٥٠ فلساً في السابق. والجدير بالملاحظة أن صفحات الجرائد الأردنية اليوم لا تقل، هذه الأيام عن عشرين صفحة، وتصل أحياناً الى الثلاثين. أما توزيعها، فيقترب من مئتي ألف نسخة تطبع يومياً. وتعتبر الرأي أوسع الجرائد اليومية انتشاراً، تليها الدستور، ثم صوت الشعب.

أخيراً، وفي سلسلة هذه الاجراءات، وافق مجلس الأعيان في مطلع عام ١٩٨٨ على قرار مجلس النواب باضافة تعديل على المادة ١٦ من قانون المطبوعات والنشر المؤقت (رقم ٢ لسنة ١٩٧٨) تنص على رفع الحصانة عن قرار مجلس الوزراء المتعلق بالغاء إمتياز المطبوعة الصحفية أو سحبه (الدستور، ٢٩/٢/١٩٨٨) الأمر الذي يتيح مقاضاة الحكومة إذا ما أقدمت على هذين الاجرائين^(٧).

بالاضافة الى الصحف اليومية الثلاث - الرأي والدستور وصوت الشعب - تصدر في الاردن حالياً الصحف الاسبوعية التالية:

اسم الصحيفة	صاحبها	تاريخ الصدور
أخبار الاسبوع	عبد الحفيظ محمد	١٩٥٩
الصحفي	ضيف الله الحمود	١٩٦٤
اللواء	حسن التل	١٩٧٢
فارس	فخري أبو حمده	١٩٧٣
صحافة اليرموك	دائرة الصحافة والاعلام (جامعة اليرموك)	١٩٨٢

وتتميز الصحفي عن غيرها من الصحف الاسبوعية بأسلوبها الذي يعتمد الطرفة والأدب والنقد. كما أن الصحيفة تقوم على جهود صاحبها الذي يحرق معظم موادها. أما صحافة اليرموك فتختلف عن بقية الصحف الاخرى باعتبارها صحيفة مجتمع لمحافظة اربد، ويتولى تحريرها طلبة دائرة الصحافة والاعلام بجامعة اليرموك. ولذلك فهي تصدر في أوقات الدراسة على مدار العام. وجريدة فارس موجهة إلى الجيل الصاعد. وكانت أيضاً قد صدرت صحيفة شيحان الاسبوعية للفترة بين ١٩٨٤ و١٩٨٦، وكان رئيس تحريرها د. رياض حروب. وبعد ايقافها صارت تصدر من خارج الأردن.

ومن المجلات الاسبوعية والشهرية التي تصدر عن القطاع الخاص في الاردن حالياً هناك مجلة الاثنين ومجلة الفجر الاقتصادي. لكن الصحافة الاسبوعية لم تتطور بشكل مواز لتطور الصحافة اليومية (غنيم، ١٩٨٤، ٥٥) إضافة الى محدودية توزيعها. ويمكن ان يستثنى من ذلك مجلة الافق الاقتصادي (لمريود التل وطارق مزاروة) التي ظهرت عام ١٩٨٢ لفترة ثم أوقفت.

وباللغة الانجليزية تصدر في عمان صحيفتان: الاولى يومية (*The Jordan Times*) وتصدر عن « شركة المؤسسة الصحفية الاردنية » منذ عام ١٩٧٥ وجريدة (*Jerusalem Star*) الاسبوعية وتصدر عن « الشركة الأردنية للصحافة والنشر » منذ عام ١٩٨٤.

وتصدر عن المؤسسات الرسمية والحكومية مجلات ودوريات مختلفة من أبرزها الاجنحة التي تصدر عن شركة الخطوط الجوية الاردنية - عالية؛ و التنمية التي تصدر عن وزارة الاعلام؛ و أفكار التي تصدر عن وزارة الثقافة؛ و الشباب التي تصدر عن وزارة الشباب، وهذه كلها شهرية. وعن جامعة اليرموك تصدر مجلة اليرموك، وعن الجامعة الاردنية تصدر

مجلة المجلة الثقافية وتصدران فصلياً. ولا تكاد تخلو دائرة أو مؤسسة أو وزارة من مجلة تصدر عنها.

وتصدر عن الجامعات الاردنية مجلات علمية متخصصة محكمة. فعن الجامعة الاردنية تصدر مجلة دراسات، وعن جامعة اليرموك أبحاث اليرموك، وعن جامعة مؤتة مجلة مؤتة للبحوث والدراسات؛ وعن مجمع اللغة العربية الاردني مجلة علمية تحمل اسم المجمع.

يتضح مما سبق أن الصحافة اليومية قد ائتمت في هذه المرحلة ووصلت مستوى متقدماً، تضاهي به أحسن الصحف اليومية العربية. لقد تميزت هذه الصحافة باستقرارها المالي، وتقدمها الفني، وازدياد صفحاتها، وتنوع معالجتها، وما نجم عن ذلك من اتساع في الخدمات التي تقدمها لتلبية حاجات القراء في مختلف القطاعات والمجالات (فهي تفرد ملاحق رياضية وأدبية وللأسرة والأطفال، وتقدم صفحة من الخدمات الضرورية تشمل أرقام الهواتف المهمة، والأطباء والصيدلة المناوبين، والنشرة الجوية، وأسعار الفواكه والخضروات، وأخبار السوق المالي، وبرامج الاذاعة والتلفاز، الخ...). وبرز فيها عدد من الصحفيين البارعين، أصحاب الأعمدة اليومية، الذين يكتبون بجرأة في كافة المجالات التي تهم القارئ. كما أن الاعلان صار يشغل حيزاً معتبراً في بعضها يصل الى حوالي ثلث المساحة الكلية، أو يزيد. ويكتب فيها كتاب من خارج الجريدة، من الاردن، أو الدول العربية، ويناقشون بعض القضايا المهمة، فتصبح أحياناً ساحة للحوار وتبادل الرأي في القضايا المختلفة المسموح بها ضمن حدود قانون المطبوعات والنشر. لهذه الأسباب كلها، ارتفع توزيع الصحف، وغدت مطلوبة جماهيرياً. ومن الامور الاخرى التي ساهمت في نمو الصحف، تقدم المجتمع الاردني، والهجرة الى المدن التي اتسعت كثيراً، وارتفاع نسبة التعليم، وتقدم المواصلات، وخص أسعار الصحف الاردنية (بالمقارنة مع بعض الصحف العربية)، والطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد بين عامي ١٩٧٨-١٩٨٢.

ومن الأسباب الرئيسية في نجاح الرأي و الدستور، على وجه الخصوص، وارتفاع نسبة توزيعها حالياً، أنها قديمتان اعتاد الناس على الاقبال عليها، خاصة وأن الاعلان فيها يفوق كثيراً الاعلان في صوت الشعب. ويلعب الاعلان دوراً مهماً في تنشيط الحياة الاقتصادية والتجارية، ويفضل القطاع التجاري الصحف التي تحتوي على الاعلان عن غيرها. ومن ناحية ثانية، فإن تشابه مضامين هذه الصحف، بسبب اعتمادها تقريباً على المصادر المتوافرة عند الجميع (وكالات الأنباء العالمية والعربية والمحلية - والمراسلون المحليون) يجعل القارئ يقبل

على الصحيفة التي تعنى بتقديم مواد تحليلية أقوى من غيرها، سواء في مجال الكتاب من خارج الجريدة، أو من داخلها، كالمحللين أو المعلقين الصحفيين. فاذا ما توفر هذا العامل، وعززه اعلان وفير، فان الاقبال سيتضاعف حتماً على احدى الصحف دون الاخرى، ويزداد توزيعها تبعاً لذلك.

ولا يكتمل الحديث عن هذه المرحلة دون الاشارة الى قانون المطبوعات والنشر الحالي الصادر عام ١٩٧٣. ان التقدم الذي أحرزته الصحافة الاردنية يظل غير مكتمل ما لم يتم تطوير هذا القانون بصورة فعلية تقترب به من القانون الأول الذي صدر عام ١٩٥٣، والذي جعل القضاء الحد الفصل. وفي هذا المجال، فان الندوات الاعلامية التي عقدت، والكتاب والمفكرين الذين ناقشوا هذه المسألة، طالبوا جميعاً باجراء مثل هذا التعديل. لقد اوصت « ندوة السياسة الاعلامية ومفهوم التنمية في الاردن»، التي عقدت برعاية سمو الأمير الحسن ولي العهد عام ١٩٨٠، بتعديل قانون المطبوعات هذا « بما يكفل إحاطة الصحافة الاردنية بيجو من الاستقرار والطمأنينة حول الاستمرار في عملها في إطار الحرية الصحفية المسؤولة» (الاتصال الانماء والمجتمع، ١٩٨١، ١٠). وكتب أحد الصحفيين المعروفين قائلاً « والصحافة الاردنية أحق من غيرها من صحافة العالم الثالث بالحرية... وحرية الصحافة تعني وضع حد للفساد وسوء الادارة، والاهمال، الخ...» (الرأي، ١٣/٩/٨٦).

ويقترح أحد أصحاب الصحف المخضرمين ضرورة اعادة « النظر في قوانين المطبوعات وقوانين الرقابة بهدف تحديثها لتتفق مع منطق العصر، وهذا الاجراء يتطلب بصراحة إلغاء المواد التي تبيح للحكومة سحب رخص الصحف وتعطيلها وفرض الغرامات المالية عليها... مع تحصيل هذه الاجراءات من تدخل القضاء...» (الشريف، ١٩٨٧، ١١). إن مجموعة الاجراءات التي اتخذتها الدولة، هذه الاجراءات التي في الستينات عملت على دمج الصحف، فكانت الدستور حصيلتها، والتي في السبعينات عملت على إصدار الرأي شبه رسمية قبل بيعها للقطاع الخاص، والتي في الثمانينات عملت على إصدار صوت الشعب كصحيفة شعبية بادارة رسمية، اضافة الى قرارات الحد من نشر الاعلانات الاجتماعية، وتوسيع قاعدة الملكية، جميعها مثلت مجموعة من القرارات الهادفة التي ساعدت في النهاية في وصول الصحافة الى أن تصبح مؤسسة ضخمة برأسمال يزيد على المليون دينار للواحدة منها، فتوظف المئات بدل العشرات، وتستخدم المصادر المختلفة، المحلية والعالمية على حد سواء، بدل الاعتماد على طاقات محررين معدودين، وتنتشر لتصل الى كل قرية ومدينة، وتفتح صفحاتها لأفكار

الجميع وأعينهم^(٨).

هذه الانجازات التي ساهمت في نقل الصحافة الى هذا المستوى المتقدم ستكون حافزاً في النهاية لتحديد حرية الصحافة المسؤولة من منظور جديد ينبثق تماماً عن النص الدستوري للمادة (١٥) التي سبقت الاشارة اليها. وعندها تصل الصحافة الاردنية الى المستوى اللائق بها، والتي هي جديرة به، بعدما أثبتت كفاءتها وقدرتها على النمو والتقدم.

ويمكن تلخيص خصائص الصحافة في المرحلة الثالثة بما يلي:

- (١) تميزت الصحافة اليومية بمتانة البنية الاقتصادية، بحيث أصبح رأسها يصل الى المليون دينار أو أكثر.
- (٢) خضعت لأحكام قانون المطبوعات والنشر الصادر عام ١٩٧٣ (والذي هو امتداد لقانون ١٩٦٧ - الذي أوقفه مجلس الأمة بعد العمل فيه بشكل استثنائي لمدة عام).
- (٣) حققت الصحافة اليومية انتشاراً واسعاً، إذ يقارب ما تطبعه الصحف اليومية الثلاث الآن من مئتي ألف نسخة. وقد ازدادت قاعدة القراء، وزادت الاعلانات في بعض السنوات (١٩٨٢ مثلاً) على ٤٥٪ من المساحة الكلية، مما حقق لها استقلالاً مادياً.
- (٤) ازداد عدد الصفحات حتى وصل الى ثلاثين ولا يقل عن العشرين حالياً.
- (٥) اعتمدت الصف الضوئي والافوست - ولطابعها القدرة على طبع ٣٥ ألف نسخة في الساعة (بالمقارنة مع المراحل السابقة حين كان صف الأحرف يدوياً، أو على آلات اللينوتايب).
- (٦) لا يقتصر توزيعها على الداخل، بل يتعداه الى خارج الاردن أيضاً.
- (٧) وتشارك الصحف الاردنية الحديثة بوكالات محلية وعربية وعالمية متعددة، وتوظف المراسلين، وترسل بعضهم الى مواقع الأحداث المهمة.
- (٨) نجحت الصحف اليومية الحالية في الوصول الى المدن والقرى المختلفة وعينت مراسلين محليين يوافقونها بأهم الأخبار فيها.
- (٩) أخذت الصحف تعالج على صفحاتها الكثير من القضايا المحلية، فتقوم من خلال كتابها، أو المساهمين بها من القراء والكتاب، بتسليط الضوء على الكثير من القضايا التي تهتم المواطنين.
- (١٠) اهتمت الصحف بإفراد ملاحق خاصة للأدب والرياضة والشباب والأطفال والعلوم والتكنولوجيا والدراسات.

- (١١) وقد نشطت الصحف الاسبوعية أيضاً، وظهرت بعض الصحف المنافسة منها وواسعة الانتشار.
- (١٢) وفي كافة الصحف، اليومية والاسبوعية، برز عدد من كتاب الأعمدة اليومية أو الاسبوعية الذين استقطبوا بكتاباتهم اهتمام القراء واعجابهم.
- (١٣) كما أن الصحافة الحديثة تعمل على أفراد صفحات هي بمثابة مرجع يومي للأنشطة المتكررة: كالهواتف الضرورية، ومواعيد اقلع الطائرات ووصولها، والبواخر، والتكسيات، والأطباء والصيدليات المناوبة، وأخبار الطقس، وأسعار العملة والخضار والفواكه والأسهم، وبرامج الاذاعة والتلفاز، ومواعيد الصلاة، الخ.
- (١٤) وهي لهذا أصبحت مطلباً جماهيرياً محققة بذلك دورها كوسيلة اتصال جماهيري، يتعرف من خلالها القارئ على أهم مجريات الأحداث اليومية والاقتصادية، المحلية والعربية والعالمية، وشؤون الوطن المحتل.
- (١٥) صدرت صحف أردنية باللغة الانجليزية بشكل منتظم، يومي واسبوعي.
- (١٦) عملت الحكومة على إصدار صحيفة رسمية (الرأي)، وكان ذلك لفترة قصيرة بين ١٩٧١-١٩٧٤، بيعت بعدها الى القطاع الخاص، فبقيت الصحافة منذ عام ١٩٢٧ ثمرة جهد هذا القطاع.

الخاتمة

نخلص من هذا العرض لتاريخ تطور الصحافة الاردنية الى تقرير بضع حقائق أولية: فهي أردنية النشأة والمنشأ، تطورت ونمت بشكل مواز لتطور جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومرت بمراحل ثلاث.

في المرحلة الاولى، مرحلة الامارة، يعتبر عام ١٩٢٧ العام الحقيقي لمولد الصحافة الشعبية الخاصة. وكانت صحافة متواضعة قامت على جهود أفراد، فعانت من التفتت وضعف البنية الاقتصادية وعدم الاستمرار، والتركز في العاصمة؛ اهتمت بالقضايا الوطنية المختلفة وبنشر الأدب. وكانت غالبية الصحف التي صدرت اسبوعية.

في المرحلة الثانية، بعد الاستقلال، حفلت الحياة السياسية بالأحداث، فانعكس ذلك على الصحافة. لكن العوامل التي أثرت في صحافة الامارة أثرت أيضاً في صحافة ما بعد الاستقلال، وكان الفارق تطعيم الصحافة الاردنية بتجربة الصحافة الفلسطينية المهاجرة التي انتقلت بثقلها كله للاردن. وفي هذه المرحلة بدأ أثر الصحافة يظهر في تكوين الرأي العام.

وبسبب تراكم عوامل الضعف وافرازاتها المختلفة، تدخلت الحكومة لتنظيم هذا العمل. تدخلت الحكومة أولاً عبر قوانين المطبوعات والنشر التي تشددت في الستينات في إصدار الصحف، بهدف الحد من التفتت، فاشترطت لذلك رأسمال كبير لإصدار الصحف، ثم تدخلت بعملية الدمج لمواجهة ضعف البنية الاقتصادية. ولمواجهة تأثير الصحافة في الرأي العام، دخلت الحكومة شريكاً - لفترة قصيرة - في العمل الصحفي بهدف جعل تأثيره ملتزماً بقضايا الوطن. وكان ذلك مؤشراً لبداية المرحلة الثالثة الحالية.

في المرحلة الثالثة دخلت الصحافة الاردنية عالم الصحافة الحديثة. وتميزت عن السابق بمميزات كثيرة من أهمها: أنها غدت صحافة مؤسسية تنوعت مضامينها لتلبية حاجات القراء من مختلف القطاعات، وتطورت في مجالات الانتاج والاخراج والاداء الصحفي، واستعملت التكنولوجيا الحديثة، وتمكنت من أن تصبح ميداناً يسجل النشاطات المختلفة التي تزخر بها الحياة، وتعلق عليها وتحللها. وكان من الطبيعي أن تزداد المواضيع التي تعالجها، لتشمل كافة الأنشطة والقطاعات لارتفاع نسبة القراء؛ وتنوع مصادر الأخبار فتعتمد وكالات الأنباء المختلفة (العالمية والعربية والمحلية) والمراسلين المحليين، وأحياناً في الخارج؛ وزيدت الصفحات حتى صارت تربو على الثلاثين (مقابل 4-6 صفحات في الستينات)؛ وفتحت صفحاتها لمناقشة القضايا الحيوية والمحلية؛ وبرز فيها كتاب الأعمدة اليومية، فأقبل الناس على متابعة تحليلاتهم للأحداث المختلفة.

وهكذا، وبعد طول محاض، أخذت تتكون ملامح الشكل النهائي للصحافة الاردنية في المرحلة الحالية. لقد مثلت الرأي و الدستور الخط الصحفي السائد الذي أثبت نجاحه في تجربة الصحافة الاردنية منذ نشأتها وحتى الآن. وأصبح المستوى الذي بلغته هاتان الصحيفتان يشكل المعيار المقبول للعمل الصحفي الذي تتوجب مجاراته. ولهذا، فإن الحفاظ على هذا المستوى - المعيار - استدعى توقف الصحف التي لم تستطع مماشاته والتقييد بقوانينه، كما كان حافزاً لإصدار صحيفة ثالثة شبيهة به وعلى نمطه.

ومن الخصائص التي ميزت صحافة هذه المرحلة - إضافة الى ما ذكرنا سابقاً - الالتزام بقضايا الوطن، وارتقاء الأداء الصحفي نفسه الذي اقترب من الواقع ومن حياة المواطن، وظهور عدد من الصحفيين البارزين الذين استحوذوا على اهتمام القراء عبر أعمدتهم اليومية، وفتح الصفحات لمناقشة المواضيع الاجتماعية التي تشغل الرأي العام، ثم قدرة الصحافة نفسها على مماشاة التغير الذي شمل جوانب الحياة المختلفة، فافردت لذلك أبواباً تعنى بالعمل

والثقافة والدين والرياضة، وأخيراً تحرك الأداء الصحفي باتجاه الموضوعية والالتزان.

لكن هذه النقلة لم تتحقق إلا بفضل عاملين متكاملين لا بد من الاشارة اليهما وهما، أولاً: عمق تجربة القائمين على العمل الصحفي وتمرسهم به في المراحل السابقة، سواء من ناحية ممارسة هذا العمل سنوات طويلة (وبعضهم فيه منذ الاربعينات)، أو من خلال إصدار صحف والعمل فيها، مما كان له أكبر الأثر في إغناء خبراتهم التي أثمرت عطاء ناضجاً في المرحلة الحالية. وثانياً: الدور الذي قامت به الحكومة إزاء العمل الصحفي، سواء من خلال استصدار قوانين أدت في النتيجة الى تقويته وتصحيح مساره، رغم تشدد بعض بنودها، أو من خلال المساهمة المباشرة التي أدت أحياناً الى إصدار الصحف، دون أن يغيب عن بال المسؤولين ضرورة إبقاء هذا العمل في يد القطاع الخاص، لكي تبقى الصحافة ممثلاً للشعب الاردني وناطقاً بصوته تؤدي واجبها بمسؤولية واعية وواقعية.

غير أن هذا التقدم الذي طال جوانب كثيرة يجب ألا يحول دون الاشارة الى الجوانب التي لم تتطور بصورة كافية، ومنها: استمرار اعتمادها الرئيسي في الأخبار، المحلية والعالمية، على وكالات الأنباء، الأمر الذي يدعو الى ضرورة توفير كفاءات متخصصة فيها في مختلف المجالات، ومراسلين لها يوافقونها بالأخبار، المحلية والعالمية، كما يتطلب استخدام الوكالات العالمية بتوازن لتقديم وجهات النظر المختلفة بصورة لا تركز على دول أكثر من غيرها. ومن ناحية ثانية، فإن نشر الصحف للاعلان يتم عشوائياً دون تنظيم، فيتسبب في تشتيت الانتباه والفوضى مما يدعو الى استخدام الاعلانات المبوبة - السهلة على القارئ والمحفزة للمعلن، ويستدعي أيضاً اعتماد حروف أصغر للاعلانات الاجتماعية. ومن ناحية ثالثة، فلا بد من تطوير الأخبار المحلية على وجه الخصوص - لتخرج عن شكلها الحالي الذي يعتمد تسجيل الأحداث بصورة بروتوكولية مملة، الى أخبار مليئة بالحياة تقترب من حياة المواطن وقضاياها، وتقيم التوازن بين الأخبار الرسمية والشعبية، وأخبار المدن والقرى والبادية. أما لجوء الصحف الى ترجمة التحليلات والتعليقات التي تنشرها الصحافة العالمية (بما يقارب الصفحة الواحدة من كل إصدار)، فإنه أمر يقلل من قيمة هذه الصحف، ويضعف من مكانتها وقدرتها على تقديم وجهات نظر مستقلة خاصة بها ملتزمة بقضايا الأمة والوطن، الأمر الذي يحتم توفير الكوادر المتخصصة والمراسلين الكفيا - خاصة بعد أن غدت المؤسسات الصحفية متمكنة مادياً وقادرة على توفير الخدمات التي توفرها الصحف العالمية. ولا بد، في النهاية، من الاشارة الى أهمية توفير المعلومات الضرورية (كهواتف المؤسسات المهمة) لمختلف المراكز الرئيسية في

المملكة دون قصرها على العاصمة فقط، لتكون خدماتها عامة وشاملة (موسى، ١٩٨٨، ٩٨-١١١).

ان تطوير جميع المسائل السابقة يستدعي تعزيز كوادر هذه الصحف بالكفاءات الخلاقة القادرة، واستحداث البنوك الاخبارية، وتقوية جهاز المراسلين، والاهتمام بالمتابعات الجدية للقضايا المهمة، هذه الأمور التي تؤدي حتماً الى الارتقاء بالعمل الصحفي الاردني ودفعه الى الأمام.

ان نقل الصحافة الاردنية الى مرحلة الصحافة المؤسسية يفرض على مؤسساتها التزامات وواجبات عديدة، من أهمها تعميق الحس بالمسؤولية الصحفية. يقابل هذا من جهة ثانية، ضرورة توفير الأمن النفسي للصحفي، الأمن الذي هو في النهاية مسؤولية اجتماعية يجب أن توفرها الدولة من خلال تعديل قوانين المطبوعات والنشر بصورة تقترب من قانون المطبوعات الاول (١٩٥٣)، إذ بدون توفير هذا الجانب، فان الصحافة لا يمكن ان تصبح سلطة رابعة رقيبة على مجريات الأحداث ومتابعتها بما فيه خير الوطن وصلاحه^(٩). ان توفير هذا المطلب، يقابله من الجانب الآخر، وعي الصحفي وادراكه للدور المؤثر الذي يستطيع أن يقوم به في خدمة مجتمعه إذا ما مارس عمله بمسؤولية ملتزمة. لذلك، فان تطوير قوانين نقابة الصحفيين^(١٠)، على أسس تنبع من ميثاق شرف ملزم، سيضع النقابة - وهي من الصحفيين أنفسهم - أمام مسؤولياتها لدى خروج الصحفي عن ميثاق الشرف هذا، فتصبح هي المسؤولة عن محاسبته، وليست الدولة - بما قد يؤدي الى حرمانه من مهنته التي يتشرف بالانتساب اليها. ولتعميق مفهوم المسؤولية والحرية فلا بد من العناية بالصحفي فكرياً أيضاً، وعقد الندوات المنشطة له بهدف ترسيخ مفهوم الحرية الصحفية المسؤولة لديه، قولاً وفعلاً، هذه الحرية التي نص عليها الدستور الاردني منذ عام ١٩٥٢.

الهوامش

- (١) يذكر خليل صابات (١٩٦٦) أن أول مطبعة دخلت الى الأردن كانت مطبعة خليل نصر التي أنشأها صاحبها في حيفا عام ١٩٠٩ ونقلها إلى عمان عام ١٩٢١ ليطلع عليها صحيفة الأردن. لكن المعلومات المتوفرة الآن تبين أن صحيفة الأردن لم تطبع في عمان قبل عام ١٩٢٧. لذلك، فإن أول مطبعة دخلت إلى الأردن هي مطبعة الشرق العربي التي ابتاعتها الحكومة من القدس وأحضرتها إلى عمان عام ١٩٢٣.
- (٢) تتضارب المعلومات عن صحيفة الأردن - بسبب عدم توفر نسخها الاولى - فتقول أميمة شريم (١٩٨٤) بأنها صدرت في عمان عام ١٩٢٣ (ص ٢٩)، بينما تجمع بقية المصادر على أن موعد صدورها في عمان كان عام ١٩٢٧. وخلاف ما يذكر عبيدات (١٩٨٣)، في اطروحته للماجستير، بأن الأردن كانت يومية عند صدورها (ص ١١)، فإن هذه الصحيفة صدرت اسبوعية منذ صدورها في عام (١٩٢٧) حتى عام ١٩٤٩، حين تحولت إلى يومية، وهذا ما أكده أيضا لي السيد صبحي جلال القطب في مقابلة معه.
- ومن الأخطاء الاخرى التي ترد في كتاب اميمة شريم قولها إن جريدة الشرق العربي صدرت في ١٩٢٣/٣/٢٨ (ص ١٦)، والصحيح أنها صدرت في ٢٨ أيار ١٩٢٣.
- (٣) كُتبت في أعلى صحيفة الجزيرة، لدى صدورها من عمان، العبارة التالية: «جريدة يومية سياسية أدبية حرة» تصدر كل يوم، عدا السبت (يوم العطلة الاسبوعية). وقد صدرت بحجم صغير في أربع صفحات. وخلال الشهر الثاني من صدورها تعطلت بضعة أيام حيث ظهر بلاغ يعلن اصدار الجريدة ثلاث مرات في الاسبوع بسبب ارتفاع أسعار ورق الصحف «ارتفاعاً فاحشاً زيادة على الارتفاع الذي منيت به في ابان الحرب الحالية»، الأمر الذي حدا الى إصدار الجريدة «ثلاث مرات في الاسبوع مؤقتاً» (الجزيرة، ١٩٣٩/١٢/٤، ص ٢).
- (٤) يقول الاستاذ صبحي جلال القطب في مقابلة معه أنه، وبالاتفاق مع شقيقه ممدوح، حصلوا على رخصة جريدة الدفاع لتحل محل النسر اذا ما عطلت.
- (٥) اصدر العيسى فلسطين باللغة الانجليزية عام ١٩٣٠ بهدف شرح وجهة النظر العربية في قضية فلسطين للأجانب وخاصة البريطانيين، كما كانت تُرسل لأعضاء مجلس العموم البريطاني.
- (٦) لقد طالب هؤلاء الصحفيون الثلاثة ادارة الدفاع، حيث كانوا يعملون، بزيادة مرتباتهم، التي لم تكن تزيد على ٢٥ ديناراً للواحد منهم. ولما رفضت الدفاع تلبية مطالبهم استقالوا وقبضوا مكافآتهم عن سنوات الخدمة التي لم يزد مجموعها عن مئتي دينار للثلاثة. وبعد ذلك تقدموا بطلب الحصول على امتياز لاصدار صحيفة جديدة، فاعطى رئيس الوزراء آنذاك توفيق ابو الهدى

الموافقة لاصدار الجهاد وحرص « على دعمها ضمن امكاناته المحدودة حتى تثبت وترسخ اقدامها » (صدوق، الأيام العربية/ روما، ١٢/١١ - ١٢/١٨/١٩٨٣، ص ٥). وسبب دعم أي الهدى لها كان خلافه مع الدفاع.

(٧) وافق مجلس الأعيان على تعديل المادة ١٦ من قانون المطبوعات، التي أصبح نصها كالتالي:

أ. لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير منح الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية أو باعادة ترخيصها أو برفض منحها أو بسحبها أو بالغاءها على أن يقترن قرار المجلس باصدار الرخصة أو باعادة الترخيص بالارادة الملكية السامية.

ب. باستثناء حالات السحب والالغاء، يكون قرار مجلس الوزراء قطعياً وغير قابل للطعن أمام أية جهة ادارية أو قضائية، ويقوم الوزير بتبليغ القرار لطالب الرخصة أو لمالك المطبوعة الصحفية حسب مقتضى الحال (الدستور، ١٩٨٨/٢/٢٩، ص ١٢).

(٨) يقول الاستاذ محمود الشريف، رئيس مجلس ادارة الشركة الاردنية للصحافة والنشر التي تصدر الدستور والجروسالم ستار، ورئيس التحرير في فترات سابقة للمناز و الدستور، في مقابلة معه في مطلع عام ١٩٨٧، مقارناً بين أوضاع المنار التي صدرت في الستينات، و الدستور الحالية، ما يلي: لقد صدرت المنار برأسمال لا يزيد عن ألفين أو ثلاثة آلاف دينار، وكان يعمل بها حوالي ١٥ شخصاً بين موظفين ومحررين، وكانت تستخدم وكالة الأنباء العربية فقط، بالاضافة الى رصد الاذاعات التي كانت المصدر الرئيسي للأنباء آنذ، وبعض المراسلين في مدن المملكة الرئيسية.

أما الشركة الاردنية للصحافة والنشر فيبلغ رأسمالها الآن أكثر من مليون دينار، ويعمل بها ما لا يقل عن ٢٧٠ عاملاً بين موظف ومحرر وفني، ولها مراسلون في واشنطن وباريس ولندن، ومكتب خاص في القاهرة، ومراسلون محليون في كافة مدن المملكة، ويشارك في الكتابة فيها، بالاضافة إلى المحررين، كتاب أجانب وعرب، وتستخدم عدداً كبيراً من الوكالات (رويتز، اليوناييتدبرس، الفرنسية، شينخوا الصينية، القطرية، العراقية، الخليجية، بالاضافة الى وكالة الأنباء الأردنية - بتر). ويختم حديثه بالقول: « لا توجد مقارنة بين صورة الماضي والحاضر ».

(٩) ما اعنيه بتوفير الأمن النفسي للصحفي يتضح من المقالة التالية التي كتبها الصحفي بدر عبدالحق في جريدة الرأي التي يعمل بها:

عقول الخالمين

وقلوب العاشقين

من السبت الى السبت، هناك « ٧ » أيام طويلة وعريضة يمكن لكاتب على باب الله، مثلي، أن يجد خلالها عشرات الأفكار الصالحة للمعالجة والتناول، بحيث ترضي الضمير، وتعجب القراء، وتملأ هذه المساحة التي لا بد أن تمتلئ منها كانت الظروف والأحوال.

غير أنني أجد نفسي طوال الاسبوع، مضطراً إلى طرد تلك الأفكار الواحدة تلو الأخرى، بحيث لا يستقر بي الأمر، عند الموضوع الذي سأكتب فيه، إلا في اللحظات الأخيرة، التي تسبق تقديم المقال للمطبعة.

وسبب هذه الأزمة الدائمة التكرار، هو في حقيقة الأمر، نوع الأفكار التي تحاصرني وتهمر فوق رأسي على الدوام: إنها أفكار شيطانية تجنح دائماً إلى الاقتراب من المحظورات والمحارم، وتلح على البحث عن المخفي، الذي لا بد أن يكون أعظم، دائماً.

ومع استمرار هذه الأزمة نشأت لدي، عادة قبيحة، تلخص في الابتعاد ما أمكن عن الموضوعات الحساسة، تجنباً للمشاكسة واثارة الضجيج، وابتعاداً عن الردود الغاضبة، التي تنهال عادة على رؤوس الكتاب، من اولئك الذين تلحق بهم « طراطيش » الكتابة.

أي انني باختصار، آثرت أن أكون من الذين يعلقون أبوابهم في وجه الريح، أو من الذين « يمشون الحيط الحيط ويقولون يا رب الستر ».

وكان من نتائج هذه العادة، أنني وجدت نفسي أركب المركب السهل وأضع لنفسي، فيما اكتب، إطاراً عاماً لا أتجاوزه: أتحسر على الهزائم والبلاوي العربية أحياناً واتفنن في شتم الصهيونية وكيانها وقادتها أحياناً أخرى واتجراً أحياناً ثالثة فأرسل شتامي الصاروخية، إلى البيت الأبيض نفسه.

ولم يحدث بالطبع، أن تلقيت في يوم من الأيام، من جهة عربية أو أمريكية أو صهيونية، رداً ينكر عليّ ما أكتب، أو يصفني بالجهل وقصر النظر، أو يتفجع على ما آلت إليه حالة الصحافة، من خواء وتراجع، وما آل إليه حال الصحفيين من نقص في فيتامينات الموضوعية والالمام بمشاكل العصر وشروطه وحدوده.

لم يحدث ذلك، رغم أن الكتابة عن أزمة مياه، قد تقيم الدنيا ولا تقعدها، وقد تدفع بالمسؤول الحكومي إلى إشهار سيفه في وجه الكاتب، والى قذفه بكل صفات اللاموضوعية وعدم التبصر والتسرع، إلى آخر تلك المصطلحات التي تحفل بها قواميس رجال العلاقات العامة.

والكاتب قد يستطيع احتمال ردود الفعل التي يثيرها مقال عن أزمة مياه أو أزمة مواصلات أو أزمة فستق حلي، لكنه لا يستطيع وليس مطالباً أن يستطيع احتمال ردود الفعل و « أفعال الرد » التي قد يثيرها مقال، عن موضوع أكبر، وأكثر حساسية.

وقد يلذ للكاتب أن يوصف بأنه «محارب بالكلمة»، كما تقول موضوعات الانشاء المدرسية، لكن ما يلذ له أكثر، هو أن يكون إلى جواره محاربون آخرون، يناصرونه ويشدون أزره حتى لا يحس، بأنه المحارب الأخير، في حرب وضعت أوزارها من زمان أو في حرب يعرف هو قبل غيره، أنها لم تعد تحدث، إلا في عقول الحالمين وقلوب العاشقين. (الرأي، ١١/٥/١٩٨٥).

(١٠) تأسست نقابة الصحفيين الاردنيين عام ١٩٥٣، وجُدد قانونها عام ١٩٨٣. ويشترط في عضو النقابة أن يكون متفرغاً لممارسة العمل الصحفي، وغير موظف في الحكومة أو المؤسسات الرسمية [باستثناء العاملين في أعمال صحفية في وكالة الأنباء الاردنية (بترا)]. وتنتخب الهيئة العامة المؤلفة من الصحفيين الممارسين (والتي يبلغ عددها حالياً قرابة ١٦٥ صحفياً) كل عامين مجلساً للنقابة. ويتألف المجلس من النقيب وتسعة أعضاء: ثلاثة يمثلون الصحفيين العاملين في القطاع الخاص، وثلاثة يمثلون اصحاب المؤسسات الصحفية في القطاع الخاص، وثلاثة من الصحفيين العاملين في القطاع الرسمي. وتنتخب الهيئة العامة ايضاً لجنة العضوية، ومجلساً تأديبياً. ويتألف كل منها من ثلاثة أعضاء. ولا يجيز قانون النقابة لأي شخص ممارسة العمل الصحفي في أية مؤسسة صحفية إلا إذا انتسب للنقابة. وتقدم النقابة لمنتسبيها خدمات مختلفة كالرعاية الصحية والاسكان والتقاعد. ومقر النقابة حالياً مدينة عمان (جبل عمان).

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- أبو ليل، يوسف، « من هم أصحاب جريدة صوت الشعب »، جريدة صوت الشعب، عمان (١٧/١٠/١٩٨٣).
- الاتصال الانماء والمجتمع (ملف ندوة السياسة الاعلامية ومفهوم التنمية في الأردن ٢٠-٢٣/٩/١٩٨٠)، تحرير: د. مازن العرموطي ومحمد الصرايرة، منشورات جامعة اليرموك، ١٩٨١.
- الزركلي، خير الدين، عامان في عمان. مصر، ١٩٢٥.
- الصحافة الأردنية: نشأتها وتطورها، منشورات وزارة الاعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).
- الم، هدى، « ما يحدث للصحف الأردنية ليس تأمياً بل الغاء لاحتكار الأفراد ». مجلة المجلة، عدد ٣٢٤ (٢٣-٢٩ نيسان ١٩٨٦)، ص ٧٠.
- حاد، جمعة، المنار. ١٩٦٧/٣/١٩.
- شريم، أميمة، الصحافة الأردنية وعلاقتها بقوانين المطبوعات والنشر ١٩٢٠-١٩٨٣. عمان، ١٩٨٤.
- صابات، خليل، تاريخ الطباعة في الشرق العربي. القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٦.
- صدوق، راضي، « هكذا كانت الصحافة الاردنية في الخمسينات »، جريدة الأيام العربية، ١١-١٢/١٨/١٩٨٣ (روما).
- غنيم، أحمد، « الاعلان التجاري في الأردن » في: العلاقات العامة والاعلام في الأردن. تحرير: الدكتور مازن العرموطي وكايد هاشم، منشورات جامعة اليرموك، ١٩٨٤.
- قطامي، سمير، الحركة الأدبية في شرقي الأردن منذ عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٤٨. منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٨١.
- ماضي، منيب؛ موسى، سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩.
- موسى، سليمان، « وصفي التل: صورة شخصية » في: وصفي التل، كتابات في القضايا العربية. دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، ١٩٨٠، ١٧-١٠٠.
- موسى، سليمان، « الصحافة الأردنية في اربعين عاماً »، مجلة رسالة الأردن، العدد ٦ (تشرين الاول ١٩٥٩)، ١-١٩.

موسى، عصام، « خصائص الصحافة الأردنية الحديثة ممثلة بصحيفة الرأي اليومية »، أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية)، المجلد الرابع، العدد الأول، ١٩٨٨، ٨١-١١٥.

مروة، أديب، الصحافة العربية: نشأتها وتطورها. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٦١.

هاشم، كايد، شباب الأردن في الميزان. مطبعة الشرق، عمان، ١٩٧٩.

William A. Rugh. *The Arab Press*. London: Groom Helm, 1979.

بالإضافة الى أعداد من الجرائد حسباً أُشير إليها في متن البحث وهي: الحق يعلو، الشرق العربي، الجزيرة، المنار، الجهاد، الرأي، الدستور، صوت الشعب، الأيام. مواد غير مطبوعة:

الشريف، محمود، « رؤية في السياسة المستقبلية للاعلام في الأردن »، محاضرة في الجامعة الأردنية - مركز الدراسات الاستراتيجية، ٣١/١/١٩٨٧.

عبيدات، شفيق، « الصحافة في شرقي الأردن ١٩٢٠ - ١٩٥٠ »، اطروحة لنيل الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٣.

وأربع مقابلات شخصية مسجلة مع السادة:

الشريف، محمود، (من أصحاب المنار والدستور والجروسالم ستار)، اجريت المقابلة في عمان، ١٩٨٧.

العيسى، رجا، (صاحب فلسطين - سابقاً - ومن أصحاب الدستور والرأي وصاحب وكالة التوزيع الأردنية للصحافة)، أجريت المقابلة في عمان، ١٩٨٦.

القطب، صبحي جلال، (صاحب النسر ١٩٤٧-١٩٥٠)، أجريت المقابلة في عمان، ١٩٨٦.

صدوق، راضي، (عمل في الجهاد والدفاع والمنار)، أجريت المقابلة في عمان، ١٩٨٨.